٢٣

علـوم اللغــة

دراسات علمية مُحَكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتـــاب دورى

المجلد السادس العدد الثالث ٢٠٠٣

رئيس التحرير
أ.د. محمود فهمى حجازى (القاهرة)

نائبا رئيس التحرير
أ.د. سعيد حسن بحيرى (عين شمس)
أ.د. عمر صابر عبد الجليل (القاهرة)

مدير التحرير
د. مجدي إبراهيم يوسف (حلوان)

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

المستشارون العلميون

أ.د. جوزيف ديشى (ليون ٢)
أ.د. حسن حمزة (ليون ٢)
أ.د. حمزة المزينى (الرياض)
أ.د. رئيف جورج خورى (هيدلبرج)
أ.د. السعيد محمد بدوى (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)
أ.د. فولفديترش فيشر (ارلانجن)
أ.د. عبده على الراجحى (الإسكندرية)
أ.د. كمال محمد بشر (القاهرة)
أ.د. مانفرد فويدخ (أمستردام)
أ.د. محمد عونى عبد الرءوف (عين شمس)
أ.د. عبد الفتاح البركاوى (الأزهر)
أ.د. صلاح الدين صالح (بنى سويف)

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

٩٠٨٣٥ شماره ثبت
تاريخ [illegible]

کتابخانه ومرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

علــوم اللغــة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج٦، ع٣ ٢٠٠٣

© حقوق الطبع والنشر محفوظة، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملاً أو أي قسم من أقسامه، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته، أو اختزانه في أي شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات، إلا بإذن كتابي من الناشر.

قيمة الاشتراك السنوى:

٨٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٨٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد

٢٠ جنيها مصريا (داخل جمهورية مصر العربية)

٢٠ دولارا أمريكيا (خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦٢ القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث الصفحة

– جملة الحال المنفية فى الشعر الجاهلى …

دراسة في النحو والدلالة ٩

د. على محمد هنداوى

– الخصائص الصوتية لقبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها

من خلال القراءات القرآنية ٨٣

د. قبارى محمد شحاتة

– همزتا الوصل والقطع فى اللغة العربية

دراسة مقارنة ٢٠٩

د. نهلة حسين

– الفرق بالحركة بين المعانى المختلفة

فى اللغة العربية ٢٥٩

د. أحمد إبراهيم هندى

جملة الحال المنفية فى الشعر الجاهلى
دراسة فى النحو والدلالة

د . على محمد هنداوى

كلية الآداب - جامعة عين شمس

المبحث الأول
الحال عند النحاة

١) تعريفه :

لاشك أن التعرف على ماذكره النحاة عن الحال - يمثل المفتاح لدراسة الحال دراسة نحوية دلالية سواء أكانت الدراسة شاملة لكل أنواعه أم لنوع واحد ، أم لأكثر من نوع .

وسوف أعرض لآراء النحاة فى تعريفهم للحال، وما ذكروه عن صفة الحال والفروق بينه وبين ما يشبه الحال من جهة أو من أكثر من جهة؛ حتى يتبين لنا خصوصية الحال سواء من حيث التركيب أو الصيغة أو الدلالة.

قال المجاشعي : «يقال : ما أصل الحال ؟

والجواب : أن أصل الحال ما دل على انقلاب الشئ عما كان عليه فى وقت فعل من الأفعال مما يصلح أن يكون صفة لنكرة، واشتقاقها من : حال الشئ يحول - إذا انقلب عما كان عليه(١) فأحال الشئ تحول من حال إلى حال . وأحال الرجل تحول من شئ إلى شئ ....» .

وقال ابن الكمال : الحال لغة : نهاية الماضى وبداية المستقبل.

واصطلاحاً : ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا ، نحو : ضربت زيدا قائماً ، أو معنى ، نحو : زيد فى الدار قائماً ، يؤنث ويذكر، والتأنيث أكثر، وجمعه أحوال ، وأحولة : وهذه شاذة » (٢) وقال عبد القاهر:

---

(١) شرح عيون الإعراب ، المجاشعي ١٤٤ .

(٢) تاج العروس ، حول ،

الحال هو ما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها أنها الهيئة التى يكون عليها الشئ عند ملابسة الفعل واقعاً منه أو واقعاً عليه ، (٣) وسنعرض ذلك مفصلاً .

ويمكن أن نجمع المشترك بين تعريفات النحاة للحال فنقول : الحال وصف فضلة دالة على هيئة صاحبه من فاعل أو مفعول به أو منهما معاً، أو ما يقوم مقامهما متضمناً ما فيه معنى «فيه» غير تابع ولا عمدة ، وحقه النصب ، وقد يجر بباء زائدة .

قال ابن مالك : الحال هو ما دل على هيئة وصاحبها، متضمنا ما فيه معنى فيه، غير تابع ولا عمدة ، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة وقال فى الألفية :

الحال وصف، فضلة منتصب   مفهم فى حال كـ «فرداً أذهب»

وقال ابن عقيل فى شرح البيت : عرف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة ، نحو فردا أذهب ، فـ «فرداً» حال لوجود القيود المذكورة .

وخرج بقوله فضلة – الوصف الواقع عمدة ، نحو : زيد قائم ، وبقوله للدلالة على الهيئة، التمييز المشتق، نحو : لله دره فارساً ، فإنه تمييز لاحال على الصحيح، إذ لم يقصد الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته؛ فهو لبيان المتعجب منه، لا لبيان الهيئة .

وكذلك : رأيت رجلاً راكباً ، فإن راكباً – لم يسق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل.

---

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٦٧٦ .

وقول المصنف : مفهم فى حال – هو معنى قولنا للدلالة على الهيئة(٥) .

وقال المكودى : وخرج بقوله : مفهم فى حال – التمييز ، نحو : لله دره فارسا ؛ لأنه لايفهم فى حال ؛ لكونه على تقدير من ، (٦) .

وقال الهوارى الأندلسى : اعلم أن الحال وصف أو فى حكمه، واقع فضلة ، ببيان لهيئة من هو له، غير مقصود به التخصيص، فقولنا : وصف – جنس يشمل الحال والنعت ، والخبر المشتق .

وقولنا : أو فى حكمه – ليدخل الحال التى هى فى تقدير المشتق كقوله تعالى : « فانفروا ثبات » [النساء ٤ / ٧١] ، وكقولهم : جاء وحده .

وقولنا : فضلة – ليخرج الخبر .

وقولنا : بيان لهيئة من هو له – ليخرج التمييز ؛ لأنه لبيان الذات ، لا لبيان الهيئة . وقولنا : غير مقصود به التخصيص، ليخرج النعت (٧) .

٢) صفته والعامل فيه وخصوصيته

قال المجاشعى : صفة الحال أن تكون نكرة قد تم الكلام دونها، وذلك نحو قولك : جاء زيد راكبا . فراكب – نكرة جاءت بعد معرفة – هى زيد – قد تم الكلام دون الراكب؛ لأنك لو قلت :

جاء زيد – وسكت – لكان الكلام تاما.

وهى جواب عن كيف ؟ ألا ترى أنك إذا قلت : كيف رأيت زيداً ؟

---

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٢١ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢٤٣/٢ .

(٦) شرح المكودى على ألفية بن مالك ٣٦٧/١ .

(٧) شرح ابن عقيل ٢٩٠/٢ .

– كان الجواب – قائماً ، أو قاعداً ، أو صالحاً ، أو سقيماً ؟ ، وما أشبه ذلك...» .

«ويقال : لم لم يجز أن يكون العامل فى الحال إلا فعلاً أو معنى فعل؟ والجواب أن يقال إنما كان ذلك من قبل أن الحال ما دل على انقلاب الشئ عما كان عليه فى وقت فعل من أفعاله .. فإن خرجت عن هذا بطل المعنى الذى يوجب الحال، وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر، وإلى معنى المفعول به ، ولاتكون حالا ؛ إذ من حقيقتها أن تنعقد فى وقت كون المذكور عليها بفعل، وهذا يقتضى أن يعمل فيها فعل، فإن عدم فمعنى فعل» .

«ومعنى الفعل على ضربين :

أحدهما : ما تضمنه التنبيه والإشارة فى نحو قوله تعالى : « وهذا بعلى شيخاً » [هود ١١/٧٢] ، و « فتلك بيوتهم خاوية» [النمل ٢٧ / ٥٢] والمعنى : انتبه إليه شيخاً ، وأشير إليها خاوية .

والثانى : مادل عليه الظرف من الاستقرار ، نحو قولك : فيها زيد قائماً . وفيها قائماً زيد . ولو قلت : قائماً فيها زيد، أو زيد قائماً فيها – لم يجز ... لأنه إذا كان معنى كان غير متصرف، وإذا لم يتصرف لم يتصرف معموله ليكون المعمول مشاكلاً للعامل» (٨).

وتشبه الحال – المفعول به والظرف والتمييز والنعت فى بعض الأوجه وتفترق عن كل منها من بعض الأوجه .

قال عبد القاهر فى شرح الإيضاح : اعلم أن الحال قد اكتسبت شبها

---

(٨) شرح عيون الإعراب ، ١٤٥ – ١٤٦ .

من الظرف وشبها من المفعول الصحيح، فأما مشابهتها الظرف فمن حيث إنك إذا قلت : جاء زيد راكبا، فالمعنى جاءنى زيد فى حال ركوبه. وأما مشابهتها المفعول الصحيح، فمن حيث إنك إذا قلت : جاءنى زيد راكبا – وجدته عاريا من حرف الظرف فلا تقول جاءنى زيد فى راكب، كما لاتقول فى قولك : ضرب زيد عمرا – ضرب زيد فى عمرو .

فأما وجه امتناعها أن تجرى مجرى المفعول الصحيح، فهو أن معنى الفعل يعمل فيها كما يعمل فيها الفعل المحض ..

وأما امتناع الحال أن تجرى مجرى الظرف على الإطلاق، فهو أن معنى الفعل إذا عمل لم يجز تقديمها عليه، فلا تقول : قائماً أى من فى الظرفية، فقولنا جاء زيد صباحاً : أى فى الصباح فى الدار زيد، وإن كنت تقول : كل يوم لك ثوب جديد (٩).

فهذه الفروق من حيث العمل والعامل ، وقد فرق المجاشعى بين الحال والظرف من حيث المعنى أو الدلالة فقال : فلم جاز أن تجعل الحال مفعولا فيه ؟ قيل لشبهها بالظرفين من قبل اشتمالها على ذى الحال كاشتمال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث ، ألا ترى أنه يحسن أن يقال : جاء زيد فى هذه الحال، كما تقول : جاء فى هذا اليوم، وجاء فى هذه الناحية ؟

ويقال لم شبهت الحال بالتمييز؟ والجواب أن يقال : لاحتمال الفعل أنواعا كاحتمال المميز. ألا ترى أنك إذا قلت : أقبل زيد، جاز أن يقبل على أحوال كثيرة، وكذلك إذا قلت : إمتلأ الإناء – جاز أن يمتلئ من أصناف

---

(٩) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٦٧٣.

كثيرة، فإذا قلت : ماء ، أوزيتا، أولبنا، أو عسلا - بينت كما بينت الحال حين ذكرت (١٠).

وقال عبد القاهر : اعلم أن الحال يشبه التمييز من وجهين :

أحدهما : أنه نكرة كما أن التمييز كذلك، لا تقول : جاءنى زيد الراكب. ومررت بعمرو القائم، كما لاتقول : عشرون الدراهم ، وامتلأ الإناء الماء ، بل تقول : جاءنى زيد راكبا، وامتلأ الإناء ماء.

والوجه الثانى : أن فيه بيانا وكشفا للإبهام كما أن التمييز كذلك(١١).

وأما الوجه الذى يفارق منه الحال التمييز فهو أن أصل الحال أن يكون صفة، كقولك : جاءنى زيد راكبا وأصل التمييز أن يكون اسما كقولك : امتلأ الإناء ماء ، وعشرون درهما، لأن الحال ما يحتمل التحول والتنقل. وحقيقتها أنها الهيئة التى يكون عليها الشئ عند ملابسة الفعل واقعاً منه، أو واقعاً عليه، فإذا قلت : جاءنى زيد راكبا - فالركوب هيئة زيد عند وقوع المجئ منه .. وهذا المعنى بابه الصفات ، والتمييز يقصد به تمييز الجنس»(١٢).

«والحال واجب التنكير لئلا يوهم النعتية عند نصب ذى الحال أو عدم ظهور إعرابها .. (١٣) وقال الشيخ أبو على الفارسى : فإن قلت : فقد قالوا : طلبته جهدك، وطاقتك، ورجع عوده على بدئه، وأرسلها العراك، وهذه معارف، وهى أحوال ، فالقول : إن هذه الأشياء ليست أحوالا ، وإنما

---

(١٠) شرح عيون الإعراب ١٤٦.

(١١) المقتصد ١ / ٦٧٥ .

(١٢) المقتصد ١ / ٦٧٦ .

(١٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٢٢.

الحال الفعل الذى وقعت هذه المصادر فى موضعه، والتقدير: طلبته تجتهد، وأرسلها تعترك، فدل جهدك والعراك على تجتهد وتعترك . فالفعل هو الحال فى الحقيقة، وهذه الألفاظ دالة عليه »(١٤).

ويختلف الحال عن النعت ويقال للنعت الوصف والصفة ، والنعت عبارة الكوفيين، وربما استعملها البصريون.

قال أبو الفداء : النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه أو متعلقه مطلقاً .

قوله تابع كالجنس لأنه يشمل جميع التوابع.

قوله يدل على معنى فى متبوعه – كالفصل؛ فإن يخرج جميع التوابع سوى النعت؛ لأنها جميعا لاتدل على معنى فى متبوعها.

وقوله : مطلقاً – احترز به عن الحال من المنصوب؛ لأنها من المنصوب أو من غير المنصوب لايشتبه أنها ليست تابعة لذى الحال فى الإعراب، وذلك نحو : ضربت زيداً قائماً ، وإن توهم فيه أنه تابع يدل على معنى فى متبوعه، لكن لايدل عليه مطلقا، بل حال صدور الفعل عنه(١٥). واعلم أن الموصوف يوصف تارة باعتبار حاله، نحو : مررت برجل عالم. وتارة باعتبار متعلقه، نحو مررت برجل حسن غلامه . والنعت الذى هو حال الموصوف يتبع الموصوف من حيث الإعراب فى الرفع أو الجر أو النصب ومن حيث التعريف والتنكير فى أحدهما ومن حيث العدد فى الإفراد أو التثنية أو الجمع، ومن حيث النوع فى التذكير أو التأنيث (١٦).

---

(١٤) المقتصد ٢ / ٦٧١ .

(١٥) الكناش فى النحو والصرف ، أبو الفداء الملك ،المؤيد ، ص ١٠١ .

(١٦) نفسه ١٠٢ .

والنعت الذى هو بحال متعلق الموصوف يتبع الموصوف فى الإعراب والتعريف أو التنكير، ولم يجعل تابعاً للموصوف فيما تبقى ، بل كان حكم النعت بالنظر إلى المتعلق (١٧) .

أما صاحب الحال فيقول عنه ابن مالك «قد تقدم أن الحال خبر فى المعنى وأن صاحبه مخبر عنه، فأصله أن يكون معرفة، وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرطى حصول الفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس، ولا يكون ذلك فى الأكثر إلا بمسوغ(١٨) .

مسوغات كون الحال نكرة : [ملخصا عن شرح التسهيل] .

١ – تخصص صاحب الحال بوصف كقول الشاعر :

نجيت يارب نوحا واستجبت له   فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

٢ – تخصصه بالإضافة، كقوله تعالى : «وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء للسائلين» (فصلت ٤١ / ١٠)

٣ – أن يكون قبل صاحب الحال نفى، كقوله تعالى: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم» [الحجر ١٥ / ٤] فقوله: «ولها كتاب معلوم» جملة حالية مقرونة بواو الحال، وصاحب الحال قرية.

٤ – وقوع صاحب الحال ، بعد نهى أو استفهام ، ومن مجئ ذلك بعد النهى قول قطرى:

لايركنن أحد إلى الإحجام   يوم الوغى متخوفا لحمام

---

(١٧) نفسه ١٠٥ .

(١٨) شرح التسهيل ٢ / ٣٣١ .

ومن مجئ ذلك بعد الاستفهام :

يا صاح هل حم عيش باقيا فترى   لنفسك العذر فى إبعادها الأملا

٥ - تقدم صاحب الحال عليها : نحو هذا قائماً رجل

وأنشد سيبويه لذى الرمة :

وتحت العوالى فى القنا مستظلة   ظباء أعارتها العيون الجآذر

٦ - كون الجملة مقرونة بالواو، كقوله تعالى : «أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها » [البقرة ٢ / ٢٥٩] .

وكقول الشاعر :

مضى زمن والناس يستشفعون بى   فهل لى إلى ليلى الغداة شفيع

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا .

وهذه هى أهم مسوغات مجئ صاحب الحال نكرة .

ومن الملاحظات المهمة فى هذا الشأن أن جملة النعت لا تأتى مصدرة بالواو ، وقد نص ابن هشام على أن الخبر لايقترن بالواو (١٩) .

٣) مجئ الحال جملة

قال الجرجانى : الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفادت، كقولك : زيد قائم ، أو لم تفد ، كقولك: إن تكرمنى (٢٠).

وقد اتفق النحاة على وقوع بعض الجمل موقعاً إعرابياً ، وهى الجملة

---

(١٩) مغنى اللبيب ٥٣٧

(٢٠) التعريفات ٧٨

الواقعة خبرًا والواقعة مفعولاً ، والواقعة حالاً ، والجملة المضاف إليها، والجملة الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم، والجملة التابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل(٢١) .

وتؤول الجملة بالنكرة، يقول ابن يعيش : الجمل نكرات ، ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات، ولولا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة، لأن ما يعرف لا يستفاد ، فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكيرها، أرادوا أن يكون فى المعارف ذلك، فلم يكن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه، وأنت تريد النعت لزيد لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة (٢٢) .

ويرى الحيدرة اليمنى أن الجملة يحكم عليها بالبناء؛ لأنها من مجموع كلمتين ، أو كلمات، والعامل الداخل عليها يطلب معمولا واحدا، فلم تكن كلمة أولى من كلمة، فتمانعت الكلمات. وصار عاملها مشبها للحروف التى لم تستبدل، فلما ضعفت بنيت الجملة، وصار الإعراب حكما لا لفظا فهذه علة، والعلة الثانية أن الجملة نقلت إلى معنى الآحاد، والنقل يغير الشئ عما هو عليه فبنى »(٢٣) .

والدليل على أن الجملة تؤول بنكرة أنه إذا أريد وصف المعارف بالجمل جيء بالاسم الموصول الذى يقوم بوظيفة تعريف الجملة، وذكر ابن سيده أن الذى من الأسماء الموصولة التى يتوصل بها إلى وصف المعارف بالجملة (٢٤).

---

(٢١) مغنى اللبيب ، ملخصاً من ص ٥٣٦ .

(٢٢) شرح المفصل ٣ / ١٤١

(٢٣) كشف المشاكل ٢/١٩٦ .

(٢٤) اللسان (لذا)

والجملة الحالية من القيود التى تقع موقع القيود الاسمية، يقول ابن رشد : وأما الفعل فإنه يقيد بالمعانى اللازمة، والمعانى اللازمة لكل فعل خمسة : ظرف الزمان نحو قولك : خرج زيد يوم الجمعة. وظرف المكان، نحو قولك : قام زيد أمامك والاسم المشتق منه الفعل وهو المسمى مصدرا، نحو قولك : خرجت خروجاً ... والشئ الذى كان من أجله الفعل هو علة الفعل الغائية، نحو قولك : خرج زيد طلباً للمعروف . والخامس تقييد الفاعل بالصفة التى كان عليها وقت الفعل، وقد يقيد بها المفعول فى الفعل المتعدى، والفعل فى هذه الجملة يكون مظهراً ، نحو جاء زيد راكباً ، وقد يكون مضمراً ، نحو : زيد فى الدار قائماً ، أى استقر (٢٥).

وقال وأما الجمل الثوانى، وهى المركبة من اثنين : إما البسيطة، وإما المركبة - فإنها تتركب على ثلاثة أنحاء : إحداها : أن يكون إحدى الجملتين، وذلك يكون فى الكلام الخبرى بحروف الشرط وغيرها من الحروف التى فيها معنى الشرط... وفى هذا الباب يدخل القسم وجوابه ... والنحو الثانى : أن تقع جملة موقع الاسم المقيد من الجملة البسيطة ، أعنى أن تكون جملة تقع موقع المفعول أو الحال ، أو موقع الصفة؛ أو غير ذلك من أنواع الأسماء التى هى قيود ...(٢٦)

٤ - مجئ الحال جملة منفية :

أ - مسألة النفى :

النفى هو من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب ، وقيل بل هو شطر الكلام كله ، والفرق بينه وبين الجحد أن النافى إن كان صادقاً سمى

---

(٢٥) الضرورى فى النحو ٦٣ .

(٢٦) الضرورى فى النحو ، ابن رشد.

كلامه نفيا ومنفياً أيضاً ولا يسمى جحداً ، وإن كان كاذباً سمى جحدا ونفيا أيضاً ، فكل جحد نفى وليس كل نفى جحداً ، والنفى عند المتكلمين هو المعلوم الغير الثابت (٢٧) . ويدور معنى النفى فى اللغة حول عدة معان، منها أن يقال نفى الشعر وانتفى إذا تساقط، والسيل ينفى الغثاء يحمله ويدفعه، والنفى عن الأرض الطرد، وانتفى منه تبرأ ، ونفى الشئ نفيا جحده ، ونفت السحابة الماء مجته، والنفى ما نفته الحوافر من الحصى وغيره فى السير ، ونفاية الشئ بقيته وأردؤه ، والطائر ينفى بجناحيه نفيانا كما تنفى السحابة الرش والبرد ، وكل ما رددته فقد نفيته ، ونفيت الدراهم أثرتها للانتقاد(٢٨) .

وقد نبه بعض الدارسين إلى أمور تتصل بالنفى، ويفيد بعضها فيما نحن بصدده من دراسة الجملة المنفية التى تقع حالا .

الأمر الأول : رد الزعم بأن شرط صحة النفى عن الشئ صحة اتصاف المنفى عنه بذلك الشئ ، وهو مردود بمثل قوله تعالى (وما ربك بغافل عما تعملون) هود ١١ / ١٢٣ ، والصواب أن انتفاء الشئ عن الشئ قد يكون لكونه لايمكن منه عقلا، وقد يكون لكونه لايقع منه مع إمكانه(٢٩) .

الأمر الثانى : نفى الذات الموصوفة قد يكون نفيا للصفة دون الذات نحو (وما جعلناهم جسداً لايأكلون الطعام) الأنبياء ٢١/ ٧ أى بل هم جسد يأكلون ، وقد يكون نفيا لهما نحو (لايسألون الناس إلحافا) البقرة ٢/ ٢٧٣ ، أى لا سؤال لهم أصلا فلا يحصل منهم إلحاف، ويسمى هذا

---

(٢٧) انظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، للتهانوى ٢/ ١٧٢٢ – ١٧٢٣ .

(٢٨) اللسان (نفى) .

النفى عند أهل البديع نفى الشئ بإيجابه. وعبارة ابن رشيق فى تفسيره أن يكون الكلام ظاهره إيجاب الشئ وباطنه نفيه بأن ينفى ما هو من سببه كوصفه، وهو المنفى فى الباطن . وعبارة غيره أن ينفى الشئ مقيدا والمراد نفيه مطلقاً مبالغة فى النفى وتأكيداً له. ومنه (ومن يدع مع الله إلها آخر لابرهان له به) المؤمنون ١١٧/٢٣ فإن الإله مع الله لايكون إلا عن غير برهان، ومنه (ويقتلون النبيين بغير الحق) البقرة ٦١/٢ فإن قتلهم لايكون إلا عن غير حق ، ومنه (الله الذى رفع السماء بغير عمد ترونها) الرعد ٢ / ١٣ فإنها لاعمد لها أصلاً .

الأمر الثالث : قد ينفى الشئ رأساً لعدم كمال وصفه أو انتفاء ثمرته كقوله تعالى فى صفة أهل النار (لايموت فيها ولا يحيى) طه ٧٤/٢٠ فنفى عنه الموت لأنه ليس بموت صريح ونفى عنه الحياة لأنها ليست بحياة طيبة ولا نافعة.

الأمر الرابع : المجاز يصح فيه بخلاف الحقيقة وأورد عليه (وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى) الأنفال ١٧/٨ فإن المنفى فيه هو الحقيقة. وأجيب بأن المراد بالرمى هنا المترتب عليه وهو وصوله إلى الكفار، فالوارد عليه النفى هنا مجاز لاحقيقة، والتقدير وما رميت خلقا إذ رميت كسبا أو مارميت انتهاء إذ رميت ابتداءً .

الأمر الخامس : نفى الاستطاعة الواردة فى القرآن قد يراد به نفى القدرة والإمكان نحو (فلا يستطيعون توصية) يس ٥٠، وقد يراد به نفى الامتناع نحو (هل يستطيع ربك)المائدة ١١٢/٥ على القراءتين أى هل يفعل أو هل يجيبنا ، فقد علموا أن الله قادر على الإنزال

---

(٢٩) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٧٢٢/٢ .

(٣٠) كشاف اصطلاحات الفنون ١٧٢٣/٢ .

وأن عيسى قادر على السؤال، وقد يراد به الوقوع بمشقة وكلفة نحو (إنك لن تستطيع معى صبرا) الكهف ١٨ / ٧٢ .

الأمر السادس : من قواعدهم أن النفى إذا دخل على كلام فيه قيد توجه إلى القيد خاصة وأفاد ثبوت أصل الفعل. قال أبو القاسم فى حاشية المطول : التحقيق أن هذه القاعدة ليست كلية بل أكثرية إذ يحتمل أن يقصد نفى الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الأمرين مثل : ما جئت راكبا بمعنى : لا مجئ ولا ركوب ، أو بمعنى انتفاء القيد من غير اعتبار لنفى الفعل أو إثباته كما إذا قلت لم أضرب كل أحد، بمعنى أن الضرب لم يقع على كل أحد من غير اعتبار لنفى الضرب وإثباته، وهذا مراد من قال إن رفع الإيجاب الكلى أعم من السلب الكلى والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض، وهذا كثير الوقوع فى الكلام، أو انتفاء الفعل من غير اعتبار لنفى القيد أو إثباته كقوله تعالى (ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون) آل عمران ٣/١٣٥ . هذا إذا اعتبر القيد أولاً ثم نفى. وإن اعتبر النفى أولاً ثم قيد رجع النفى إلى المقيد حتى إذا كان القيد هو العموم مثلا أفاد نفى العموم على الأول وعموم النفى على الثانى والتعويل على القرائن، انتهى. وفى بعض حواشي البيضاوى أن رجوع النفى إلى القيد إنما يكون إذا كان القيد مما لايلزم المقيد وإن كان مما يلزمه يرجع إلى المقيد(٣٠) .

وقد أحسن الدكتور إبراهيم أنيس إذ أشار إلى أن اللغات تعبر عن النفى بسبل وأساليب لا تطابق دائماً الأساليب المنطقية أو الرياضية، برغم

---

(٣١) من أسرار اللغة ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٣٢) السابق ١٧٨ .

أنه معنى عقلى مشترك بين جميع العقول، فاللغة مثلا لا تكاد تشتمل على لفظين تأبى التوسط بينهما كما يريد المناطقة ، كما أن المتكلم والسامع لا يقتصران فى فهم الكلام على ما يوجبه العقل ومنطقه، وإنما يستلهمان من الخيال نصيبا غير قليل لفهم العبارات وإدراكها، فالمرء وإن لم يستسغ القول بعقله فقد يستسيغه بخياله، ويستعين بذلك الخيال على إدراك أن فلانا من الناس قد يجمع بين صفتين متضادتين كالغنى والفقر، ثم لا يزال به الخيال حتى يقتنع بمثل هذه الفكرة ويطمئن إليها (٣١)، فالتضاد أو التناقض فى الاستعمال اللغوى لا يسايران الدقة المنطقية بل يحيدان عنها فى كثيرمن الأحيان. والنفى اللغوى لا يكون عادة إلا بأداة تشعر بهذا النفى، فإذا خلا الكلام من أداة نفى ، وعبر مع هذا عن النفى، عد مثل هذا نفيا ضمنيا، يطمئن إليه المنطقى ويعده من طرق النفى، ولكن اللغوى يأبى اعتباره من أساليب النفى، ففى بعض أساليب التمنى والاستفهام الإنكارى والشرط بلو حين تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، نلحظ نوعا من النفى الضمنى الخالى من أداة النفى (٣٢). ويضيف الدكتور أنيس فى تقصيه الفروق بين النفى اللغوى والنفى المنطقى أن نفى النفى ينتج الإثبات ولا شئ غيره فى ذهن المنطقى والرياضى، ولكنه من الناحية اللغوية ليس إلا تأكيدا للنفى... فاللغات حين تكرر أداة النفى فى موضع ما من الجملة إنما تهدف بهذا إلى توكيد فكرة النفى لا الإثبات(٣٣) ويبرز الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى جانباً مهما من جوانب الإصلاح فى النظر إلى مسألة النفى اللغوى، إذ يرى أنه من المفيد المجدى فى دراسة

---

(٣٣) نفسه ١٧٩ .

(٣٤) نحو المعانى ، ١٢٥ .

التراكيب والأساليب لو جمعت أدوات النفى، ودرست معانيها، ما اختلف منها وما اتفق ، فى صعيد واحد؛ إذن لفقه الدارس معنى النفى بكل أداة ولتبين موضعه من الاستعمال، ولعرف لكل حرف معناه بمقارنة تلك الحروف بعضها ببعض (٣٤) . ويرى الدكتور الجوارى أن صرف الاهتمام إلى الأثر الإعرابى وجودا أو عدما هو العلة فى توزيع ما حقه أن يكون فى باب واحد ، على أبواب متخالفة، فغلبة أمرالإعراب هى التى جعلت نفى الفعل المضارع فى الاستقبال مثلا يدرس فى باب نواصب المضارع حين تدخل عليه « لن » وأهمل دخول الأداتين « ما » و « لا » وهما نافيتان فلم يعرض لهما، لأنهما لاتؤثران فى إعراب المضارع، بحجة أنهما مما لا يختص بالدخول عليه، فلا يغير حركة آخره. على أن « لن » لا يكاد يجمعها بنواصب المضارع إلا حركة الإعراب فى الفعل الداخلة عليه، وإلا معنى الاستقبال الذى يستفيده الفعل المضارع من دخول أدوات النصب عليه؛ وإلا فأى علاقة معنوية بين التعليل بـ « كى » فى قول القائل : سعيت لكى أزورك ، وبين قوله «ظننت أنى لن أجدك فى بيتك » ؟ (٣٥) .

ب - الحال الجملة :

اشترط النحاة فى جملة الحال أن تكون خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو « لن » أو « لا » وجوز الأمين المحلى وقوع جملة النهى نحو :

اطلب ولا تضجر من مطلب

وعلة المنع عند من منع وقوع الجملة المسبوقة بـ « لن » أو «لا»

---

(٣٥) نحو المعانى ١٢٥ ١٢٦ .

الناهية حالا ، ليست دلالتهما على النفى، بل تمحض الفعل بعدهما للمستقبل ، بدليل أن من الجمل التى تقع حالا جملاً منفية بأدوات أخر، مثل «لا» التبرئة فى مثل قوله تعالى (والله يحكم لا معقب لحكمه) الرعد ١٣ / ٤١ ، و«لا» النافية للمضارع نحو (وما لنا لا نؤمن بالله) المائدة ٨٤/٥، و «ما » التى لنفى المضارع ، كقول امرئ القيس : (٣٦).

ظللت ردائى فوق رأسى قاعدا   أعد الحصى ما تنقضى عبراتى

و «لم» كالآية (ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا) الأحزاب ٢٥/٣٣.

وتتضمن الجمل الواقعة حالا ضميرا يعود على صاحب الحال يربطها به وقد تجامعه واو الحال أو تغنى عنه فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بـ «لا» أوماض تال لإلا أو متلو بأو ، ... ومن اجتماع الواو والضمير فى المصدرة بليس قوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه) البقرة ٢٦٧/٢ ، (٣٧). ومثله :

صرفت الهوى عنهن من خشية الردى   ولست بمقلى الخلال ولا قالى(٣٨)

ومن انفراد الواو :

دهم الشتاء ولست أملك عدة   والصبر فى السبرات غير مطيع

وحكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما

---

(٣٦) شرح التسهيل ، لابن مالك، ٢ / ٣٦١ ، والبيت فى ديوانه ٣٦.

(٣٧) انظر السابق . ويقول العكبرى (ولستم بآخذيه) مستأنف لاموضع له، (إلا أن تغمضوا..) فى موضع الحال ؛ أى إلا فى حالة الإغماض. التبيان ٢١٩/١.

(٣٨) ديوان امرئ القيس ١١٠ ، ومختار الشعر الجاهلى ٣٩/١ .

كقولك : مررت بالبر قفيز بدرهم .. وقد تخلو جملة الحال من الواو والضمير عند ظهور الملابسة .. وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا ، كما فى قراءة غير نافع (٣٩) (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) البقرة ٢/ ١١٩ وإن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفى بلم جاز فيها ما يجوز فى الجملة الاسمية من إفراد الضمير كقوله تعالى (فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء) آل عمران ٣/ ١٧٤ ومنه قول زهير (٤٠):

كأن فتات العهن فى كل منزل   نزلن به حب الفنا لم يحطم

وكقول امرئ القيس (٤١):

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه   يمر كخذروف الوليد المثقب

ومن إفراد الواو قول عنترة (٤٢):

ولقد خشيت بأن أموت ولم تكن   للحرب دائرة على ابنى ضمضم

ومن اجتماع الواو والضمير قوله تعالى (أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شئ) الأنعام ٦/ ٩٣ ، وكقول النابغة (٤٣):

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه   فتناولته واتقتنا باليـــــد

يقول ابن مالك : وكثرت شواهد لم ، لأن ابن خروف قال : فإن كانت ماضية معنى لا لفظا احتاجت إلى الواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن ،

---

(٣٩) وقراءة نافع بجزم المضارع على أن لا ناهية؛ انظر : إتحاف فضلاء البشر ١٤٦ ، وفيه : « والباقون بضم التاء ورفع اللام على البناء للمفعول بعد لا النافية ، والجملة مستأنفة » ، وانظر : التبيان ١/ ١١٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٨.

(٤٠) شرح المعلقات السبع ، للزوزنى ٥٣ ، وديوانه شرح الأعلم ٥ .

(٤١) ديوانه ١٩ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٩٢.

(٤٢) شرح ديوانه ١٥٤ .

والمستعمل بخلاف ما قال. والمنفى بلما كالمنفى بلم إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى (ولما يأتكم نبأ الذين خلوا من قبلكم) البقرة ٢/ ٢١٤ . وكقول الشاعر (٤٤):

بانت قطام ولما يحظ ذو مقة
منها بوصل ولا إنجاز ميعاد

ولو كان الماضى معنى لا يقع حالا إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالا ، ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك، لأن «لم» تنفى فعل، ولما تنفى قد فعل..(٤٥) .

ومذهب ابن خروف أن المضارع المنفى بلم لابد فيه من الواو كان ضميرا أو لم يكن، .. وقال ابن مالك : والمنفى بلما كالمنفى بلم فى القياس، إلا أنى لم أجده إلا بالواو نحو الآية (أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم..) التوبة ٩ / ١٦ والمنفى بما فيه الوجهان أيضاً .. والمنفى بإن قال أبو حيان : لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضى جوازه نحو : جاء زيد إن يدرى كيف الطريق ، قياسا على وقوعه خبرا فى حديث «فظل إن يدرى كم صلى» (٤٦) .

ويرى ابن يعيش أن الفعل المضارع إذا دخل عليه النافى جاز دخول الواو عليه وتركها، لشبه الجملة الفعلية فى هذه الحال بالجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل، قال الله تعالى، فى قراءة ابن

---

(٤٣) ديوان النابغة الذبيانى ٣٣ .

(٤٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٠ .

(٤٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٣

(٤٦) الهمع ٢/ ٢٥١ ، ٢٥٢ . والحديث فى صحيح البخارى، كتاب السهو، حديث ١٢٣١، وفى صحيح مسلم فى الصلاة ، حديث ١٩ ، ٢٠ .

عامر[٤٧](ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) يونس ١٠/ ٨٩ فقوله لاتتبعان فى موضع الحال، فهو مرفوع والنون علامة الرفع، وليس بنهى لثبوت النون فيه ، ولا تكون نون التأكيد، لأن نون التأكيد الخفية لاتدخل فعل الاثنين عند ابن يعيش، والتقدير فاستقيما غير متبعين ... وقال تعالى (فاضرب لهم طريقاً فى البحر يبساً لا تخاف دركا ولا تخشى)،

طه ٢٠ / ٧٧، فقوله لاتخاف دركا ولا تخشى فى موضع الحال، فأتى بالواو فى موضع ولم يأت بها فى موضع ، فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفى، ومن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع[٤٨].

جـ - النفى وتنوع الدلالة :

يعبر عن النفى فى اللغة بوسائل وأدوات متنوعة، أشهرها بطبيعة الحال أدوات النفى، وقد سبقت الإشارة إلى أنه يمكن أن يخلو الكلام من أداة نفى، مع تضمنه النفى، وهو ما يسمى النفى الضمنى، كما فى أساليب التمنى والاستفهام الإنكارى، والاستثناء، إذ ينص ابن يعيش مثلا على أن «إلا» الاستثنائية » تخرج الثانى مما دخل فيه الأول ، فهى شبه حرف النفى، فقولنا : قام القوم إلا زيداً، بمنزلة قام القوم لازيد «[٤٩]، بل إن مما

---

(٤٧) فى هامش التبيان ، ٢/ ٦٨٥، نقلا عن الكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب : قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون كأنه استثقل التشديد للنون مع التشديد فى أول الكلمات فخففها وهو يريد التشديد. ويقول العكبرى : التخفيف على أنه نهى وحذف النون الأولى من الثقيلة تخفيفا، أو أن الفعل معرب مرفوع فهو خبر فى معنى النفى، أو أنه فى موضع الحال. وانظر الهمع ٢ / ٢٥٠ .

(٤٨) انظر : شرح المفصل لإبن يعيش ١/ ٦٧ ، ٦٨ .

(٤٩) شرح المفصل ٢/ ٧٦ .

يستثنى به وهو نص فى النفى : ليس، ولا يكون ، وغير (٥٠) . ومن المنطقى أن تنوع أدوات النفى يدل على تنوع النفى نفسه وليس مما يتفق وطبائع الأشياء أن نقول بترادف أدوات النفى، حتى لو كان بعضها مما يصلح للدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية جميعاً مثل « ما » ، و «لا» و «إن» ، وحتى لو تقاربت أدوات النفى فى مخارج أصواتها، مما يفتح باب القول بأن بعضها نشأ فى اللغة عن إبدال صوتى من بعض، أو أن بعضها مركب فى أصل النشأة من أداتين أدغمت إحداهما فى الأخرى مثل « إلا » إذا قلنا إنها مركبة من إن وما، و « لن » إذا قلنا إنها مكونة من « لا » و « إن » ، ولم إذا قلنا إنها منحوتة من « لا » و « ما » (٥١).

وإذا كان المرء ينزع إلى شئ من الاختيار فى مألوف الكلام بما يناسب قدرته على أداء لغوى خاص، فإن ذلك بالشعراء أجدر، ذلك بأنهم –وخاصة المجيدين منهم – لا يقدمون على شئ دون أن تكون له دلالة خاصة، ولاشك أنه من خلال سلوكهم على هذا النحو أو غيره قد يرسخ تقليد على مدى الزمن تصبح له دلالته الخاصة» (٥٢) . وقد اهتم النحاة من قديم بجانبين اثنين عند تناول أدوات النفى هما زمن الفعل الذى تنفيه الأداة ، والأثر الإعرابى للأداة ، أى كونها عاملة أو مهملة. يقول سيبويه إن « لم » نفى لقوله : فعل و« لن » نفى لقوله : سيفعل .. ، وأما « ما » فهى نفى لقوله : هو يفعل إذا كان فى حال الفعل ، فتقول : ما يفعل . وتكون بمنزلة « ليس » فى المعنى ، تقول: عبد الله منطلق ، فتقول : ما

---

(٥٠) انظر : كتاب سيبويه ٢ / ٣٤٨ ، ٣٣٠ .

(٥١) انظر : من أسرار اللغة ١٨٤ . وعند سيبويه أن « لم » مما جاء على حرفين . المقتضب ٤ / ٢٢٠ .

(٥٢) الجملة فى الشعر العربى ، د . محمد حماسة عبد اللطيف ٢١٦ .

عبد الله منطلق أو منطلقا، فتنفى بهذا اللفظ كما تقول : ليس عبد الله منطلقا وتكون « لا » نفيا لقوله : يفعل ، ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل(٥٣) .

ويستعمل سيبويه مصطلح « اللغو » بمعنى المهمل أو الزائد الذى لا عمل له فيما بعده، ويتضح ذلك فى حديثه عن « إن » مثلا ؛ يقول : « إن » للجزاء وتكون لغوا فى قولك : ما إن يفعل ومنه قول فروة بن سميك :

وما إن طبنا جبن ...

وأما « إن » مع « ما » فى لغة أهل الحجاز فهى بمنزلة « ما » فى قولك إنما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف « ليس » وبمنزلتها (٥٤) . ويقول : وأما « لا » فتكون كما فى التوكيد واللغو .

قال الله عز وجل (لئلا يعلم أهل الكتاب) الحديد ٥٧ / ٢٩ (٥٥) .

فالذى جمع « ما » النافية و « ما » الزائدة أو اللغو عند سيبويه هو مسألة العمل أو الأثر الإعرابى، لا الدلالة بطبيعة الحال، والأمر نفسه يصدق فيما يتصل بـ « إن » فليس بين الشرطية والنافية أو المؤكدة للنفى من صلة دلالية تجعلهما تجتمعان فى صعيد واحد، بل مدار الأمر – كما يتضح من عرض سيبويه – هو الأثر الإعرابى لكل منهما بإزاء الأخرى . وعلة إعمال « ما » عمل « ليس » عند سيبويه هى أنها لنفى الحال، مع دلالتها على النفى (٥٦) . وكذلك «لم» عملت الجزم لأنها نقلت الفعل نقلين:

---

(٥٣) الكتاب ٤ / ٢٢٠ – ٢٢٢ ، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١ / ٢٢٩ – ٢٣٠ .

(٥٤) الكتاب ٤ / ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٥٥) انظر : الكتاب ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٥٦) انظر : شرح المفصل ١ / ١٠٩ .

نقلته إلى الماضى ونفته ، ومن حكمها أن تدخل على المستقبل فتنقل معناه إلى الماضى وهى لنفى « فعل » و « لما » لنفى قد فعل (٥٧).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن العربية مرت بطور لغوى شاع فيه ظاهرة نفى النفى لمجرد تأكيد النفى، وأن العربى القديم لم يعمد إلى هذا إلا حرصا على إظهارمعنى النفى وتوضيحه لاستصغار الأداة التى كانت مجرد « لا » أو « ما » أو « إن » وفى كل من هذه الأدوات الثلاثة تتركب الأداة من مقطع قصير أساسه الصوتى : اللام أو الميم أو النون (٥٨).

ويضيف الدكتور أنيس أن العربية اتخذت أحد طريقين فى نفى النفى : إما تكرار الأداة فى مواضع مختلفة من الجملة الواحدة ، أو بما يسميه أداة النفى المركبة ، واشتملت النصوص العربية على صور كثيرة لأساليب تكررت فيها الأداة ، كما اشتملت على تلك الأدوات المركبة فقط واستطاع النحاة تفسير معانى بعض أدوات النفى ، وغفلوا عن تفسير بعضها الآخر ، وذلك لعنايتهم بعملها الإعرابى فقط ... فاهتموا بجزم المضارع « بلم » ونصبه « بلن » ، وألفوا بابا مستقلا سموه الاستثناء « بإلا » ثم جاءوا إلى « ما إن » فقالوا إن « إنْ » زائدة ، ويشير الدكتور أنيس إلى أن النفى بأداة مركبة آكد وأقوى من النفى بأداة بسيطة (٥٩).

ولاشك أن النحاة أشاروا إلى فروق فى الدلالة بين أدوات النفى حتى المفردةمنها ، ويترتب على الدلالة أثر إعرابى ، أى أنه ارتباط فى التصور النحوى بين التركيب والدلالة ، فمثلا تفيد « لا » النافية للجنس استغراق

---

(٥٧) معانى الحروف ، للرمانى ١٠٠ – ١٠١ .

(٥٨) انظر : من أسرار اللغة ١٨٤ .

(٥٩) السابق ١٨٤ ، ١٨٥ .

النفى كل أفراده حتى لا يجوز لك أن تقول مثلا : لا رجل فى الدار بل رجلان .. فإن «لا» استحقت فى الأصل عمل (إن) فى قولك : إن زيدا منطلق ، لأنها نقيضة (إن) من حيث كانت نفيا ، وكان (إن) إثباتا وتوكيداً وهم يجرون الشئ مجرى نقيضه . ألا تراهم جروا بكم تشبيها له برب من جهة التضاد وهو أن كم للتكثير ، ورب للتقليل، فوجب أن يقال: لا رجلا ذاهب ، كما تقول : إن رجلا ذاهب ، إلا أنهم بنوا « لا » مع ما دخل عليه من الاسم المفرد على الفتح ولم يبنوها على حركة أخرى لأنها قد استحقت ما ذكرنا من مشابهتها(إن) النصب فى الأصل ، فلما قصد البناء بنى على الحركة المستحقة دون أخرى أجنبية» (٦٠) .

وقد أقدم عبد القاهر الجرجانى على محاولة المزاوجة بين النحو والمعنى ، أو بين التركيب والدلالة ، أو الشكل والمحتوى ، وهو ما تسعى إليه الدراسات البنائية الحديثة ، فلم يقع فيما وقع فيه النحاة من الانصراف عن بنية عامة تتم فيها المزاوجة المذكورة التى تستهدف اكتشاف أغوار النص الأدبى ولاسيما الشعر ، من خلال هذا التلاحم(٦١) .

وكان الذوق المرهف أمرا أساسيا استند إليه الإمام عبد القاهر الجرجانى فى المفاضلة بين التراكيب التى تصلح من وجهة النظر النحوية للتعبير عن معانى الإثبات أو النفى أو التوكيد أو غيرها ، مع استبعاد ما يخالف الصحة النحوية أصلاً مما لم تقره القواعد التى توصل إليها النحاة من استقراء النصوص العربية ، فصارت «عمود» اللغة وتراكيبها بإزاء عمود الشعر ، الذى يسمح فى إطاره ببعض «الانحرافات» المحسوبة ، بل

---

(٦٠) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٧٩٩ – ٨٠٠ ، ومعانى الحروف للرمانى ٨١ – ٨٢ .

(٦١) انظر : بنية القصيدة فى شعر أبى تمام ، د. يسرية المصرى ، ٣٧٤ .

المطلوبة أحيانا استجابة لدواعى الإبداع . هناك إذا نقاط التقاء لابد منها بين الأداء اللغوى العادى والأداء الشعرى الذى يحفل بالمجاوزة . «والظاهرة الشعرية إذا تتحول إلى ظاهرة يمكن قياسها وتقديرها على أنها متوسط التردد لمجموعة من المجاوزات التى تحملها اللغة الشعرية بالقياس إلى لغة النثر . إن الأسلوب هو مجاوزة تتحدد بطريقة كمية بالقياس إلى المستوى العادى للغة .. (٦٢) » وكانت نقطة الانطلاق عند الإمام عبد القاهر هى الإعراب ، ذلك « أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذى يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذى لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذى لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه ، وإلا من غالط فى الحقائق نفسه(٦٣) . «القاعدة عند الإمام عبد القاهر منطلق أساس للمعنى ، بل هى لازمة، إذ هى عمود التركيب الذى هو مناط الإعجاز ، ذلك أنه لا نظم فى الكلام ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ، وتجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله ..(٦٤) » وقد تحدث عبد القاهر – فيما يتعلق بالحال الجملة – عن دخول الواو أو عدم دخولها على جملة الحال ، وأن مجئ المضارع منفيا حالا من غير الواو يكثر ويحسن «إلا أنه لا يهتدى إلى وضعه بالموضع المرضى إلا من كان صحيح الطبع (٦٥) » .

---

(٦٢) بناء لغة الشعر ، جون كوين ، ترجمة وتقديم وتعليق د . أحمد درويش

(٦٣) دلائل الإعجاز ٢٣ – ٢٤ .

(٦٤)دلائل الإعجاز ٤٤ .

(٦٥)دلائل الإعجاز ١٦١ – ١٦٢ .

د – الحال والعدول التركيبى :

برغم أن الحال – مفردا أو جملة– تعد عند النحاة فضلة لا عمدة، مكملة لا ركنا ، فإنها فى سياقات كثيرة تؤدى المعنى الذى يؤديه الركن، بل تحل محله أحيانا ، بحيث لا يمكن حذفها وإلا اختلت الجملة . غير أن ذلك لا يشفع للحال عند ابن مالك بحيث تصير فى مثل ماسبق عمدة ، لأن « العمدة فى الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصيل لا عارض ، كالمبتدأ والخبر، والفضلة فى الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال . وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة » (٦٦)غير أن ابن مالك يعود ليقر بما للحال من خصوصية فى التمرد على ما ضمنه النحاة تعريفها، وأن معناها معنى الركن » .. وإنما كان الحال جديرا بوروده مشتقا وغير مشتق ومنتقلا وغير منتقل، لأنه خبر فى المعنى، والخبر لا حجر فيه، بل يرد مشتقا وجامدا ومنتقلا ولازما، فكان الحال كذلك . وكثيراً ما يسميه سيبويه خبرا .. فمن تسميته خبرا قوله : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف يرفع على الابتداء قدمته أو أخرته، وذلك : فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائما (٦٧)، ومن ذلك قوله هذا ما ينتصب خبره وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفا، وذلك قولك : مررت بكل قائماً . ومن ذلك قوله فى باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة، ألا ترى أنك تقول : هذا مالك درهما ، وهذا خاتمك حديدا، ولا يحسن أن تجعلها

---

(٦٦) شرح التسهيل ١ / ٣٢١ – ٣٢٢ .

(٦٧) كتاب سيبويه ٢ – ٨٨، ٢ / ٤٩ ، ٥٠ .

صفة ، فقد يكون الشئ حسنا إذا كان خبرا ، وقبيحا إذا كان صفة » (٦٨) .

ومعنى ذلك أن معنى الحالية يوجب خروج الخبر عما ثبت له من وجوب الرفع ، بل إن الرفع عند بعض النحاة هو الموضع الأصلى للحال ، فالحال المنصوب فى قولك : جاء زيد راكبا ، هو المرفوع فى المعنى ، وهو قول أبى على الفارسى فى الفرق بين التمييز والحال ؛ فالتمييز مرفوع فى المعنى فى مثل قولنا : تصبب بدن زيد عرقا ، كما كان الحال هو المرفوع فى المعنى ، ويوضح الجرجانى أن « أبا على لم يرد فى تشبيهه التمييز نحو : تفقأ زيد شحماً ، بالحال أنه مرفوع فى المعنى ، كما أن راكبا هو المرفوع فى قولك : جاءنى زيد راكبا ، أنهما يجريان مجرى واحدا على الإطلاق ، كيف وأنت إذا قلت : تصبب زيد عرقا ، وتفقأ زيد شحما ، فليس العرق والشحم : الرجل على الإطلاق ، وإنما هو شئ منه ، وإذا قلت : جاءنى زيد راكبا ، فإن راكبا هو زيد كله ، وعبارة عنه ، وليس باسم وضع على شئ كالعرق والشحم ، وإنما هو بمنزلة الفعل أنه يتضمن ضمير الفعل ويشتمل عليه كله . ألا ترى أن قولك : جاءنى زيد يسرع ، بمنزلة مسرعا فى المعنى . وهذا وجه من الافتراق . ووجه آخر وهو أنك إذا قلت : تصبب بدن زيد عرقا ، فالمعنى : تصبب العرق ، فالفعل للعرق على الحقيقة ، وليس للبدن فيه شئ ، وكذلك قوله : تفقأ زيد شحما ، لأن الشحم هو المتفقئ ، وليس لزيد حظ فى الفعل ... وإذا قلت : جاءنى زيد راكبا فالأمر بالعكس من هذا ، لأن الفعل لزيد فى الحقيقة ، وراكب تابع له وعبارة عنه ، فلهذا قال الشيخ أبو على : فالمنصوب فى هذا الموضع هو مرفوع فى المعنى ، ولم يقل : هو المرفوع كما قال فى الحال فاعرفه (٦٩) .

---

(٦٨) شرح التسهيل ١/ ٣٢٢ ، والكتاب ١ / ٣٩٦ .

(٦٩) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢/ ٦٩١ - ٦٩٢ .

وتبلغ سطوة معنى الحال مداها بإحداث عدول فى تركيب الجملة ، تحتل به الحال موقع الركن ، محتفظة فى الوقت نفسه بحالة النصب ، مما يؤدى إلى تركيب يحتوى على خبر منصوب / حال ؛ وذلك مثل :

ما للجمال مشيها وئيدا

أى : اسم استفهام + جار ومجرور + مبتدأ معرف بالإضافة + خبر منصوب / حال .

وقد عرض النحاة لهذا البيت فى باب الفاعل عند الحديث عن الخلاف حول جواز تقديمه على عامله ، وزعموا أن التقدير : وئيداً سيرها ، كما ذكروا للبيت روايات أخر(٧٠) ، غير أن منهم من اقتصد فى التأويل ، فجعل مشيها [أو سيرها في رواية] مبتدأ ، وأضمر خبر ناصب وئيد ، كأنه قال : ما للجمال سيرها ظهر وئيدا أو ثبت وئيدا ، فيكون حذف الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم : « حكمك مسمطا » (٧١) ، الذى قال فيه المبرد : وهو على مذهب لك حكمك مسمطا ، أى متمماً ، إلا أنهم يحذفون منه لك .. ولا يستعمل إلا محذوفا (٧٢) .

ومن عجيب ما تكسر به الحال نمطية الجملة الاسمية وتفعل بها العدول التركيبى ، قولهم : هذا بسرا أطيب منه تمرا (٧٣) ، أى : مبتدأ + حال جامدة + خبر نكرة + جار ومجرور +حال جامدة وليس الحال ها هنا سادة مسد الخبر كما فى النمط السابق لأن الخبر مذكور فى الكلام ،

---

(٧٠) شرح التسهيل لإبن مالك ٢ / ١٠٨ – ١٠٩ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٣٠٨ ، الهمع ١ / ١٥٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٨٦ – ٨٨ .

(٧١) شرح التسهيل ٢ / ١٠٩

(٧٢) لسان العرب « سمط » ، وروى : خذ حكمك مسمطا ، القاموس االمحيط « سمط » .

(٧٣) كتاب سيبويه ١ / ٤٠٠ .

ولكن المبتدأ والخبر معا كأنما فقدا علاقة الإسناد المفيدة ، فصارا إلى ما يمكن أن نسميه الإسناد الحالى ، ومن هذا الباب ما يورده سيبويه من مثل: مررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون ، وهو أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون(٧٤) . تركيب الأولى: فعل وفاعل ضمير + جار ومجرور + حال + مصدر مؤول من ما والمضارع + نعت للمجرور + حال + مصدر مؤول من ما والمضارع . فليس الأمر ها هنا محض تفضيل لأحد الرجلين ، بل هو مقيد بحالين تحكمانه ، وبغيرهما نصير إلى خلف من القول . وتركيب الجملة الثانية :

اسم معرفة (مبتدأ) + حال (اسم تفضيل) + مصدر مؤول + خبر (اسم تفضيل) + مصدر مؤول + جار ومجرور + حال (اسم تفضيل) + مصدر مؤول .

ومنه كذلك قول عمرو بن معديكرب .

الحرب أول ما تكون فتية (٧٥)

مبتدأ معرفة + مبتدأ ثان + مصدر مؤول من ما والمضارع + خبر منصوب / حال

ومما أورده سيبويه عمن يوثق بعربيته : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، فها هنا بسط معنى الحال نفوذه على التركيب كله وحوله من مبتدأ وخبر مرفوعين فى موضع نصب على الحال ، إلى منصوبين فى النمط التالى:

---

(٧٤) الكتاب / ٤٠٠ – ٤٠١ .

(٧٥) الكتاب ١ / ٤٠١ .

فعل + فاعل +مفعول به + إسناد حالى (منصوب مضاف + منصوب نكرة) + جار ومجرور + مضاف إليه .

وهذا التركيب يورده سيبويه مجاورا لتركيب مناظر فيه الإسناد المألوف ، كما فى الآية (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) (٧٦) الزمر ٣٩ / ٦٠ ، برفع «وجوههم مسودة» على الابتداء والخبر (٧٧) .

فالحركة الإعرابية فى مثل هذا التركيب تعد عنصرا من عناصر التحويل ، وهى ذات قيمة دلالية كبيرة ، فبها يتم تحويل الجملة من توليدية الى تحويلية ، وشأنها شأن أى فونيم فى الكلمة ، له أثر وقيمة فى الإفصاح والإبانة عما فى النفس من معنى ، فيكون تغيرها محققا لما فى نفس المتكلم من معنى : فالتغير فى الحركة نتيجة للتغير فى المعنى وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى النحاة(٧٨) .

وتتحقق مفارقة تركيبية مقصودة بسبب طغيان معنى الحال على السياق ، عندما يتجاور تركيبان حاليان أولهما جملة اسمية مألوفة أو قياسية / توليدية ، تسبقها واو الحال ، والأخرى معدولة غير قياسية / تحويلية ، فى قول الشاعر:

تعيرنا أننا عالة   ونحن صعاليك أنتم ملوكا

الشكل الأول : واو الحال + ضمير (مبتدأ) + خبر نكرة مرفوع

الشكل الثانى : ضمير (مبتدأ) + خبر نكرة منصوب / حال

---

(٧٦) الكتاب ١ / ١٥٥ ، ومعانى القرآن للفراء ٢ / ٤٣٢ .

(٧٧) الكتاب ١ / ١٥٥ .

(٧٨) العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه ، د / خليل عمايرة ٩٢ ، فى نحو اللغة وتراكيبها ١٥٦ ، ١٥٧ .

يقول ابن مالك (٧٩): أراد ونحن فى حال تصعلكنا مثلكم فى حال ملككم ، فحذف (مثلاً) وأقام المضاف إليه مقامه ، ومنه قراءة بعض السلف (٨٠) (والسموات مطويات بيمينه) الزمر ٣٩ / ٦٧ ، وقول ابن عباس رضى الله عنه : نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متوارياً بمكة ، وقول النابغة الذبيانى :

رهط ابن كوز محقبى أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن جذار

ومن ذلك أيضاً قول الصحابة رضى الله عنهم «كانوا يصلون مع رسول الله ﷺ وهم عاقدى أزرهم» (٨١).

المبحث الثانى

أنماط جملة الحال المنفية

النمط الأول

– الجملة المنفية بـ « لما » : من أقل أنماط جملة الحال المنفية ورودا فيما رجعنا إليه من مصادر الشعر الجاهلى ، فقد وردت عند بشر بن أبى خازم فى أربعة أبيات ، ثلاثة منها فى قصيدة واحدة ، على النحو التالى :

– جملة فعل ماض ومفعوله وفاعله +اسم مجرور بالكاف معرف بالإضافة + فعل مضارع سبقته لما +واو العطف + مضارع اتصلت به السين .

---

(٧٩) شرح التسهيل ٢ / ٣٤٦ .

(٠٨) معانى القرآن للفراء ٢ / ٤٢٥ ، والقراءة بنصب مطويات على الحال لعيسى بن عمر فى مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٣١ .

(٨١) شواهد التوضيح ١١٠ .

يقول بشر(٨٢):

تعناك نصب من أمية منصب   كذى الشوق لما يسله وسيذهب

– جملة فعل ماض + واو الحال +توال من لما + المضارع .

يقول بشر: (٨٣)

فعز على أن عجل المنايا   ولما ألق كعباً أو كلاباً
ولما ألق خيلاً من نمير   تضب لثاتها ترجو النهابا
ولما تلتبس خيلاً بخيل   فيطعنوا ويضطربوا اضطرابا

وشأن « لما » أنها نفى لقولهم : قد فعل ، وقيل إن أصلها « لم » زيدت عليها ما، وكأن « ما » عوض عن « قد »، ولذا تزيد على « لم » بالاستمرار فى النفى ، وتنفرد به دونها(٨٤) ولامتداد النفى بعد « لما » لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، ولا يكون منفيها إلا قريبا من الحال ، ومنفيها متوقع ثبوته(٨٥) .

ومثل هذه المعانى مما يلائم مراد الشاعر الذى أصابه من محبوبته نصب منصب لم يزل يجده عنده، وهو يتوقع أن يتغير الحال، إذ إن شأنه شأن من يلازمه الشوق الذى أفصح عن أنه «سيذهب » ، مستعملاً السين التى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال ، وقيل إنها حرف تنفيس بمعنى حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت المضارع من الزمن الضيق – وهو

---

(٨٢) ديوانه ٢٣ .

(٨٣) ديوانه ٣٧ .

(٨٤) رصف المبانى ، للمالقى ، ٣٥١ ، ومعانى الحروف ، للرمانى ١٣٢ ، والجنى الدانى، للمرادى ٥٩٣.

(٨٥) مغنى اللبيب ١ / ٢٧٩ – ٢٨٠ (مختصرا) .

الحال – إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، ودخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده (٨٦) .

والنمط الآخر المتحقق فى الأبيات الثلاثة قريب فى دلالته مما ذكرنا ، إذ إن إقبال الموت سريعا مما يحول دون ما يتمنى، غير أنه يستبقى الأمل فى تحقيق مراداته، إذ لا ينفيها بـ «لم» التى تفيد الانقطاع فى الماضى ، ويلح على استعمال « لما » ليؤكد التطلع المتفائل إلى المستقبل ، ولعل ما يؤكد ذلك أنه يختم بعد التركيب المفيد للتوقع فى النمط الأول بعطف فعل مضارع مسبوق بالسين التى تجعل مدخولها خالصا للاستقبال المطلق كما قلنا .

وقد قال بشر بن أبى خازم هذه القصيدة وهو يجود بأنفاسه .. وقد عز عليه أن تعاجله منيته قبل أن يحقق ما كان ينشده من ملاقاة أعدائه .

وتقترن لما باللحظة الآنية التى أصيب فيها بشر من أعدائه فى مقتل..

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

والموت واقعة مطلقة تتجاوز الزمان والمكان وتجلياتهما فى إطار الظرف والحال ، ولهذا اقترن الحال بالإمكانات غير الممكنة .. فلا لقاء كعب أو كلاب ممكن التحقق ولا لقاء الخيل من نمير ، ولا التباس الخيل بالخيل ممكن ..

ومن هنا فإن هناك تدافعا بين دلالة « لما » على توقع الحدوث وبين استحالة الحدوث التى تقترن بواقعة الموت .

وقد ورد هذا النمط عند زهير بن أبى سلمى فى الشكل الآتى :

---

(٨٦) مغنى اللبيب ١ / ١٣٧ – ١٣٩ ، ورصف المبانى ٤٥٩ – ٤٦٠ .

جملة ماضوية + منادى مضاف + لما + مضارع معطوف عليه مثله .

يقول زهير (٨٧):

أعن كل أخـــدان وإلف ولذة سلوت، وما تسلو عن ابنة مدلج
وليدين حتى قال من يزع الصبا أجدك لما تستحى أو تحرج

تأتى جملة الحال المنفية بلما فى آخر بيتين وقد سبقتها حالان أخريان، الأولى حال جملة منفية بما فى آخر البيت الأول، لو أننا قلنا إن الواو قبلها للحال، وهذا ما نرجحه على القول بأنها للعطف أو للاستئناف، إذ إن القول بحاليتها يجعلها وثيقة الصلة بالجملة الفعلية الماضوية قبلها «سلوت» التى ينتمى فيها الفعل إلى الماضى الذى يتعلق معناه بأمر شأنه الاتصال والامتداد فى الزمان، فتأتى جملة الحال المضارعية المنفية بما لتمحو من الذهن هذا الاستمرار المتوهم من الماضى « سلوت » وتثبت – بالنفى – عكسه .

ويؤكد الشاعر أمر تعلقه بمحبوبته مجددا فى مطلع البيت الآخر بالحال المفردة، بصيغة المثنى « وليدين »، وكأنما هو يجمع ما فرقه فى البيت الأول : ضمير المخاطب / الشاعر فى الفعل « تسلو» والمحبوبة «ابنة مدلج» ، ثم تأتى جملة الحال المنفية بلما، ولم يعمل فيها فعل مظهر، بل جملة النداء التى تحمل معنى الإنكار أو اللوم قبلها « أجدك » لتترك للمتلقى أمر تقدير الفعل المناسب .

---

(٨٧) ديوان زهير بن أبى سلمى ٣٢١.

وورد هذا النمط عند امرئ القيس فى الشكل الآتى :

ولما + جملة منسوخة بفعل الكينونة

يقول امرؤ القيس (٨٨) :

أتأكل أشباه المغازل ذمتى   ولما تكن فيها الرباب عما عما

تأتى جملة الحال المنفية ها هنا بعد جملة فيها نفى ضمنى مفهوم من الاستفهام الإنكارى فى مطلع البيت « أتأكل »، وبعد النفى الذى يوحى به لفظ « أشباه »، وهو الذى يعمق الإحساس بضعف أعدائه، الذين لم يبلغوا حتى منزلة الضعف والفتور عن الفعل، ثم تأتى جملة الحال المنفية بلما، لا لتفيد حدثا مستمرا إلى زمن التكلم نتوقع تغيره، بل ليثبت – مؤكدا بالنفى – أن جماعة السهام من أعدائه لم تبلغ حتى أن تكون جماعات شتى .

ويقول علباء بن أرقم (٨٩) :

لبست ثياب المقت إن آب سالما   ولما أفته، أو أجر إلى الرجم

فى هذا البيت تصرف فى أزمنة الصيغ الفعلية، يبدأ ينزع الزمن بتحويل الفعل الماضى فى مطلع البيت « لبست » إلى معنى الدعاء الذى لا يرتبط بزمن ، ثم التعبير بالفعل « آب » عن مطلق الزمان بعد أن سبقته « إن » الشرطية، ويأتى الفعل فى جملة الحال المنفية « لما أفته » متراكبا مع الفعل الماضى الصيغة قبله « آب » ليكونا فاصلا بين فعلين دعائيين أولهما فى مطلع البيت والآخر فى ختامه، وقد ورد الأخير بصيغة المضارع مؤكدا حالة الانفكاك بين الصيغة الفعلية وزمنها .

---

(٨٨) الأصمعيات ١٠٢ ، وانظر اللسان « ريب ، عمم ، غزل » .

(٨٩) الأصمعيات ١٥٩ .

وتمثل جملة الحال المنفية أهم جمل البيت الأربع، بل محورها ، وتعكس علاقتها بالجملة السابقة « آب سالما » تناقضا بين السلامة والإهلاك، يمثل تعليلا لجملتى الدعاء اللتين افتتحت إحداهما البيت واختتمته الأخرى، فى سياق يشبه ما يسميه البلاغيون مراعاة النظير، ويسمى كذلك التناسب والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد، ومنهم من يسميه تشابه الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى(٩٠).

النمط الثانى

- الجملة المنفية بلم :

تختص لم بنفى المضارع وتخليص معناه للماضى، لأنها جواب من قال : فعل (٩١). فالخاصية العامة لها هى الدلالة على النفى وهو أثر فى المعنى الكلى، غير أنها لا تنفرد بها عن أدوات أخرى تشاركه إياها، والخاصية الثانية هى الأثر الإعرابى، أى أن صيغة الفعل المسبوقة بها تأخذ علامة الجزم (أصلية أو فرعية) وهو أثر لفظى، غير أن « لم » لا تنفرد بها كذلك عن أدوات أخرى جازمة، والخاصية الثالثة هى قلب زمن الصيغة ، إذ تنقل معه من الدلالة على الحال إلى الدلالة على الماضى نقلا تاما كما أشار النحاة، وهو أثر فى المعنى الجزئى، وتلك هى الخاصية التى تتميز بها من « لما » (٩٢) وقد فسر بعض النحاة هذه الخاصية بقوله : دخلت (لم) على لفظ المضارع ونقلت معناه إلى الماضى، وهو الأظهر،

---

(٩٠) متن التلخيص للخطيب القزوينى ، ٩٥ .

(٩١) المقتضب للمبرد ١ / ٤٦ ، شرح المفصل ٧ / ٤٠ ، المغنى ١ / ٣٠٧ .

(٩٢) انظر : ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان التوحيدى، دراسة فى العلاقة بين البنية والدلالة . د . سعيد حسن بحيرى ١٤٧ - ١٤٨ .

لأن الغالب فى الحروف تغيير المعانى، لا الألفاظ نفسها، فقالوا : قلب معناه إلى الماضى منفيا، ولذلك يصح اقتران الماضى به (٩٣) . وقد زاد ابن يعيش فرقا بين « لم » و « ما » بقوله : فإن قيل فما الحاجة إلى « لم » فى النفى ، وهلا اكتفى بما من قولهم ما قام زيد ؟ قيل فيها زيادة فائدة ليست فى « ما » وذلك أن « ما » إذا نفت الماضى كان المراد ما قرب من الحال ولم تنف الماضى مطلقا فاعرف الفرق بينهما (٩٤) . غير أن السياق الذى ترد فيه جملة النفى بلم حالا، يحدد الدلالة الزمنية التى يمكن التماسها ، هل هو الماضى المنقطع الذى انتهى بانتهاء الفعل الوارد فى الجملة الأساس ؟ أم أن السياق يجعل لم متضمنة معنى لما ؟

إن التعبير عن هذا الزمن المنقطع يبرز – بحكم السياق – فى الأبيات الآتية :

– إن الذى جمع المروءة والنـ   جدة والبر والتقى جمعا
القائل الفاعل المرزأ لم   يدرك بضعف ولم يمت طبعا
أودى فلا تنفع الإشاحة من   أمر لمن قد يحاول البدعا (٩٥)

ها هنا تسلك جملتا الحال المنفيتان فى سياق يتعلق بالماضى المنتهى على وجه التأكيد، إذ برغم أنه يبدأ بجملة أسمية مؤكدة، ثم يراوغنا بطائفة متوالية من النعوت تبدأ بما فى جملة صلة الموصول، تعقبها أخرى بصيغة اسم الفاعل / الدائم، وتحكم نسجها جملتا الحال اللتان تتضمنان نفى ما يمكن أن ينال هذه النعوت من نقص ، وهو نفى يؤكد ما سبقه، بل

---

(٩٣) شرح المفصل ٨ / ١١٠ .

(٩٤) السابق .

(٩٥) ديوان بشر بن أبى خازم ١٠٥ .

يصفيه؛ برغم ذلك فإن الشاعر يفجؤنا بالمسند / النهاية « أودى » ، والسياق التركيبى فى الأبيات الثلاثة – كما هو واضح – يقتضى كون الجملتين المنفيتين بلم حالين، إذ لا يتم هذا السياق بهما، بل بالجملة الفعلية « أودى » فى مطلع البيت الثالث .

وهذه الإشارة إلى الماضى المنتهى نجد مثلها فى قول بشر أيضاً (٩٦) :

فكانوا كذات القدر لم تدر إذ علت   أتنزلها مذمومة أم تذيبها ؟

ويقوم الماضى الناسخ «كان» بحسم القول فى زمن الجملة التى لا شك فى دلالتها على الماضى، لأن كان هنا لا تقيد فعلا، بل هى الفعل نفسه، والعامل فى جملة الحال المنفية ها هنا هو الفعل الماضى « علت » . ومن ذلك الدال على الانقطاع قول بشر (٩٧) :

بان الخليط – ولم يوفوا بما عهدوا   وزودوك اشتياقا أية سلكوا

وقوله (٩٨) .

ألا بان الخليط ولم يزاوروا   وقلبك فى الظعائن مستعار

فالماضى المنقطع يطل برأسه من مطلع البيتين، ويلقى بظله على جملة الحال التى ترتبط به . ومثله قول طرفة (٩٩) :

أسلمنى قومى ولم يغضبوا   لسوءة حلت بهم فادحه

فالدلالة الزمنية متبادلة بين الفعلين (أسلم) و (لم يغضب)، فهما

---

(٩٦) ديوان بشر ٣٠.

(٩٧) ديوانه ٥٠ .

(٩٨) ديوانه ٥٧ .

(٩٩) ديوان طرفة بن العبد ٨١ .

مترافقان، وتبدو المفارقة الزمنية فى الإتيان بجملتين منفيتين ترتبط أولاهما – المنفية بلم بالماضى الذى انقطع، بل بما لا يمكن تداركه، والأخرى – اسمية منفية بما – تقرر أمرا يستغرق الزمن، ما مضى منه وانقطع أو المستقبل الذى لم يولد، وهو أمر يبعث على الحسرة . يقول طرفةَ (١٠٠).

إلى السرو أرض ساقه نحوها الهوى   ولم يدر أن الموت بالسرو غائله
فيالك من ذى حاجة حيل دونها   وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وفى مقابل التعبير بالمضارع المنفى بلم عن الماضى الذى انقطع يستعمل النمط نفسه (لم + المضارع) ، عندما يريد الشاعر أن يثبت لنفسه محمدة ، أو يقرر أمرا يريد أن يعبر عن استمراره . يقول عنترة(١٠١):

إذ يتقون بى الأسنة لم أخم   عنها ولو أنى تضايق مقدمى

فبرغم أن البيت يبدأ بإذ – وهى ظرف للزمان الماضى – فإن معنى الاتصال إلى الحاضر نلمحه فى مدخولها (المضارع يتقون) ، كما أنه ينفى الوخامة (الثقل)(١٠٢) عن نفسه نفيا هو حقيقة يبتغى إثباتها ، وتعبر الجملة المنفية بلم عن الحقيقة الدائمة وهى الموت الذى لا يفتأ يتكرر أمام ناظرينا ، لا ينجو منه عظيم من البشر أو عظيم من الرواسى .

يقول امرؤ القيس (١٠٣).

---

(١٠٠) ديوان طرفة ٢١١ .

(١٠١) ديوان عنترة بن شداد ١٨١ .

(١٠٢) القاموس المحيط (وخم) .

(١٠٣) ديوان امرئ القيس ٦٥ .

أبعد الحارث الملك بن عمرو   وبعد الخير حجر ذى القباب
أرجى من صروف الدهر لينا   ولم تغفل عن الصم الهضاب
وأعلم أننى عما قريب   سأنشب فى شبا ظفر وناب

ويمثل الشكل (ولم + المضارع) هنا فاصلا ذا مغزى بين الجملة الفعلية المثبتة قبله (أرجى) والمثبتة بعده (أعلم) ليؤكد ضعف الرجاء الذى يفصح عنه الاستفهام الإنكارى بالهمزة فى مطلع البيت الأول ، وكأن جملة الحال المنفية ها هنا تذكرنا بالاستفهام السابق ، وتجعلنا نقرأ البيت الثانى بنبر يوافق الشك فى الفعل ، ويأتى الفعل (أعلم) فى مطلع البيت الثالث مؤكداً الاستسلام للقدر المحتوم، فالعلم بوقوعه علم يقين، ولذا فإن نبر الفعل (أعلم) – لابد – يختلف ، وقد ورد بصيغة الخبر – فيما نحس – عن نبر الفعل (أرجى) ، والواو قبله للاستئناف ، ولا تصلح للعطف ، لاختلاف السبيلين .

ويرى بعض الباحثين ما نراه من تضمن الاستفهام معنى الاستبعاد والإنكار فى مطلع هذه الأبيات ، فالشاعر ينكر أن يرجى من صروف الدهر لينا ، ويتصل هذا الإنكار بالجملتين الظرفيتين الواقعتين حالا : أبعد الحارث ، وبعد الخير .. كم أنه يتصل بالجملتين الفعليتين الواقعتين حالا ، فيما يرى ، وإن كنا نرى الجملة الثانية منهما (وأعلم) جملة استئناف ، كما ذكرنا . وكان هذا الاستفهام الإنكارى ، فيما يذهب ، تجسيدا للتناقض بين ما يعلم وما يفعل وما يريد، مما يكشف عن حيرة وجودية اعترت الشاعر الجاهلى حين افتقد التفسير الدينى، ولا شك أن الاستفهام يصل إلى مستوى الموقف الوجودى الطبيعى من الوجود ، وهو يمثل حوارا وجدلاً

بين الإنسان وما يغشاه من عوامل سلب وهدم وما يتمخض عن ذلك من خوف وحيرة (١٠٤) ويتكرر الشكل : (و) + لم + المضارع ، للتعبير عن الفعل المستمر فى الزمن لا الماضى المنقطع ، عند طرفة وامرئ القيس .

يقول امرؤ القيس(١٠٥) :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل
فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها   لما نسجتها من جنوب وشمال

يسيطر الشعور بالرغبة فى استبقاء مواطن العشق لدى الشاعر – مواضع وأسماء ، وتأتى جملة الحال المنفية بعد سرد عدد من أسماء تلك المواطن ، لتؤكد بالفعل المنفى بلم أن تلك المعالم التى لم تزل حية ماثلة فى ذاكرته ، مازالت رسومها كذلك ماثلة للعيان بفعل الرياح التى تختلف مهابها ، (وطبيعة التركيب « لم يعف » كانت معوانا على تأكيد هذا المضمون ، حيث فرغ الفعل من زمنه ، وخلص للماضى بإدخال « لم » عليه ليكون مقابلا لزمن الحاضر فى « نسجتها » الذى انسلخ من مضيه ليعبر فى موضعه الذى غرس فيه عن تجدد حركة الرياح واستمراريتها)(١٠٦) .

يقول طرفة (١٠٧):

كلما نام خلى باله   بت للهم نجيا لم أنم

---

(١٠٤) أساليب الاستفهام فى الشعر الجاهلى . د / حسنى عبد الجليل يوسف ٧٣ .

(١٠٥) شرح المعلقات السبع ، للزوزنى ٤

(١٠٦) قراءة ثانية فى شعر امرئ القيس ، د . محمد عبد المطلب ١٩

(١٠٧) ديوان طرفة ٢٣٢ .

ويقول امرؤ القيس (١٠٨) :

تطاول ليلك بالإثمد   ونام الخلى ولم ترقد

وبين البيتين تلاق عجيب فى الصورة ، والتعبير عن معنى الاستمرار ، الذى نجده فى مطلع البيتين (كلما – تطاول) ، فالظرف كلما يرتبط بدلالة التكرار ، ولعل (تطاول) بما دخله من زيادة عن الثلاثى طال ، بالتاء وألف المد ، يترك فى النفس ذلك الإحساس بالامتداد فى الزمن ، ويمثل الشكل : (و) + لم + المضارع ، مفارقة وتقابلا يصنعهما التناقض بين الخلى الذى يتكرر نومه (نام خلى) ، أو برغم تطاول الليل (نام الخلى) على حين يتكرر عند الشاعر ملازمة الأرق (لم أنم – لم ترقد) ، وتمثل المقابلة بين النفى والإثبات ملمحا بلاغيا أساسا هنا ، يعمق المعنى المراد المذكور ، وصور المطابقة والمقابلة مما يشيع فى الشعر الجاهلى، وهى تشكيل لغوى يمثل لتلك الثنائية التى تنتظم موقف الإنسان من المجتمع والوجود (١٠٩) ؛ ويبقى أن فى البيت ما يسميه البلاغيون التجريد ، وهو ثنائية يصنعها الشاعر إذ ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى تطاول الليل عليه ، ويخاطبه بذلك (١١٠) ؛ والفرق الدلالى مقصود فى بيت طرفة بين الفعلين نام ، وبات ، أى أن الخلى يستمتع بليله نائماً ، أما صاحبنا فإنه بات / قضى ليله نجياً للهم .

ويعطى الشكل : (و) + لم + المضارع ، شعورا بأبعد مما تفيده «لما» ، مما يدل – أو يراد له أن يدل على فعل ممتد فى الزمان ، أى

---

(١٠٨) ديوان امرئ القيس ١٨٥ .

(١٠٩) البديع بين الاتباع والابتداع ، د . حسنى عبد الجليل يوسف ١٣٩ .

(١١٠) شرك الآمل لصيد شوارد المسائل ، على صقر ، ٧٢ .

يتجاوز الماضى ، بل الحال ، فى سياقات منها قول عنترة (١١١) .

أعياك رسم الدار لم يتكلم　　　حتى تكلم كالأصم الأعجم

يفيد الفعل المضارع المنفى بلم معنى المضى والانقطاع ، وبخاصة أنه مسبوق بالماضى (أعياك) ؛ هذا هو ظاهر الدلالة ، أما حقيقتها فإنها تتصل بزمن مستمر ، فهذا الفعل الماضى لم ينته أثره لأنه يعبر عن أمر شأنه الاستمرار ، إذ إن صاحبنا يلازمه الفعل ، وهو يراوغنا فى الشطر الثانى بقوله (حتى تكلم) فنظن لبرهة - لاتلبث أن تنقضى - أن الفعل (أعياك) ماض منته ، لنعلم أن ذلك محض سراب ، لأن رسم الدار تكلم (كالأصم الأعجم) ، أى أنه فى حكم الصامت ، وقد أغلق صاحبنا أى احتمال متوهم للكلام بالصفتين (الأصم الأعجم) وأنى لمثل ذلك أن يتكلم، وتظل جملة الحال المنفية (لم يتكلم) هى الجملة المحور فى البيت، وما قبلها وما بعدها تحقق لها وتأكيد .

ويقول بشر بن أبى خازم (١١٢) :

تؤمل أن أؤوب لها بنهب　　　ولم تعلم بأن الدهر صابا

تعكس جملة الحال المنفية « ولم تعلم » شعور الحسرة فى التناقض بين ما تؤمله المحبوبة / النفس من الإياب بغنيمة / إدراك الأمل ، وما فعله الدهر الذى يمثل خصيما يتكرر نيله من الشاعر / الإنسان الجاهلى ، ولا يستطيع هذا الأخير ردا ، ولا يملك لغارات الدهر عليه من دافع ، وفعل الدهر - كما يصفه البيت - وقع ولا مجال لمراجعة .

---

(١١١) ديوان عنترة ١٤٧ .

(١١٢) ديوان بشر بن أبى خازم ٣٧ .

ويقول مالك بن حريم (١١٣) :

أهيم بها لم أقض منها لبانة   وكنت بها فى سالف الدهر موزعا

لا يفصل ها هنا فاصل بين جملة الحال المنفية « لم أقض » وجملة الأساس أهيم ، وكأن فى هذه الموالاة نفياً لما يمكن أن يرد فى الذهن من لوازم الفعل « أهيم » من معان تتعلق بالمحبة المتبادلة أو إدراك الأمل ، فتصير أقرب إلى معنى البدل من الجملة السابقة ، ويفيد التنكير فى المفعول به « لبانة » عموم النفى بعد « لم » ، وتقف جملة الحال المنفية بين جملتى الإثبات : أهيم، كنت اللتين تستغرقان الزمن حاضره وماضيه، والشاعر يبدأ بيته وينهيه بما يفيد سيطرة التعلق بالمحبوبة على نفسه «أهيم – موزع» .

وفى الشكل : (و) + مبتدأ + لم + المضارع ، يعبر عنترة عن أمر يبدو كذلك متعلقاً بالماضى ، غير أن سياق الفخر الذى يرد فيه يجعله دأبا للشاعر وشأنا ذا استمرار . يقول عنترة (١١٤) :

ولقد لقيت الموت يوم لقيته   متسربلاً والسيف لم يتسربل

جملة الحال هنا اسمية ، المسند إليه فيها اسم والمسند جملة فعلها مضارع مسبوق بلم ، ويفيد التركيب نفى الماضى ، غير أن السياق الذى لابد لنا من الاحتكام إليه واستصحابه يفيد أمرا آخر ، فلكى نفهم الجملة – أية جملة علينا أن نعرف معارف أخرى تتعدى نطاق تحليل هذه الجملة إلى نطاق أوسع يشمل المستويات اللغوية ، وينبغى أن نعرف أيضاً الإشارة

---

(١١٣) الأصمعيات ٦٣ .

(١١٤) ديوان عنترة ١٢٢ .

أو الإيماء والمعنى الخاص بالمورفيمات أو بالكلمات التى تكونه ، فحينما نكتب معنى كلمة أو نصفه من الضرورى أن نتكئ على الإطار التركيبى ... ونلاحظ أن عددا كبيرا من الكلمات أو المورفيمات الخاصة بقطاع نحوى واحد، توصف دلاليا فى ألفاظ متشابهة، وهذا يعنى أن فاعلية التركيب التى تقدمها اللغة تستعمل بطريقة دلالية (١١٥)، وليس من شأن الشاعر الذى يتغنى بفروسيته وبأن لباس الحرب لا يفارقه، أن يصف سيفه بأنه مجرد من غمده (لم يتسربل) فى وقت محدود أغمد بعده، بل المنطقى أن يكون ذلك أمرا دائما، تصير معه جملة الحال كأنها استدراك لوصف الشاعر نفسه باتخاذه لباس الحرب (متسربلا) غير أن سيفه بلسان الحال لم / لا يتسربل .

ويقول أوس بن حجر(١١٦):

تركت الخبيث لم أشارك ولم ادق   ولكن أعف الله مالى ومطعمى

تفيد جملتا الحال المنفية المتواليتان « لم أشارك – لم أدق » استغراق الدلالة التى تلزم عن الفعل « تركت »؛ بحيث يصير كل من الفعلين فى معنى البدل منه أو هما تفصيل له، يبدأ بنفى المشاركة فى مقارفته، دون فاصل « تركت .. لم أشارك، ويثنى بنفى المقاربة » لم أدق (١١٧). وقد ترك الإسراع بتوكيد الفعل الذى يتضمن النفى، بجملة الحال أثره فى البناء العروضى للتفعيلة المرافقة، فنالها زحاف القبض لتصير « مفاعلن »،

---

(١١٥) See : N. Chomsky, Syntactic Structures P. ١٠٥ نقلا عن بنية القصيدة فى شعر أبى تمام ، د . يسرية المصرى ٣٧٦ .

(١١٦) ديوان أوس بن حجر ١٢٢ .

(١١٧) اللسان « ودق » .

المقبوضتين بحكم القاعدة العروضية (١١٨)، وأما التفعيلة الأولى فى البيت فإنها صحيحة، وكذلك تفعيلات الحشو الثلاث فى الشطر الثانى، وكأن الشاعر لما اطمأن إلى نفى الخبيث عن نفسه كل النفى، مسرعا بذلك فى الشطر الأول، عاد ليؤكده فى بطء وتؤدة احتفظت لتفعيلات الشطر الثانى بصحتها؛ وليس عجباً أن تتنوع التشكيلات العروضية فى إطار البحر الواحد ذى الوزن الواحد الذى (يشكل أساساً عاما ومجردا، يصلح معه الوزن لتجارب متعددة، ولكنه يتشكل داخل كل تجربة تشكلاً منفردا يميز الوزن نفسه فى قصيدة عن غيرها، ويميز مقطعاً من مقاطع القصيدة عن بقية المقاطع فى آن)(١١٩) .

ويبقى أن البناء الصرفى لكل من الفعلين « أشارك – أدق » يناسب دلالة فعله بإزاء الفعل الآخر، وجاء ترتيبهما منفيين موافقا لحركة النفس فى إبعاد كبائر المعايب ثم صغائرها .

أما استعمال « لم » فى معنى « لما » وما يرتبط به من التوقع أى النفى الذى يتوقع أن يعقبه إثبات فإنه يتحقق من خلال الشكل :

و + لم + المضارع .

يقول عنترة(١٢٠) :

ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر   للحرب دائرة على ابنى ضمضم

ويمثل الفعل الدال على انتهاء الحياة ، فاصلا حاسما يقطع كل

---

(١١٨) الكافى فى علمى العروض والقوافى ، ١٣٠ .

(١١٩) مفهوم الشعر ، د . جابر عصفور ٤١٢ ، ٤١٣ .

(١٢٠) ديوان عنترة ١٨٦ ، وشرح المعلقات السبع للزوزنى ١٢٣ .

احتمال للماضى المنتهى ، ويفتح الباب للتوقع ، وبخاصة أنه توقع لأمر قريب من نفس الشاعر ، هو الحرب التى هو فارسها .

ويختلف السياق ، وإن اتفق الشكل ، كما يختلف الشاغل الذى يلح على الشاعر، فيترك فى النفس انطباعا مختلفا، وذلك فى قول طرفة(١٢١) :

خليلى، لا والله، ما القلب سالم   وإن ظهرت منى شمائل صاح
وإلا فما بالى، ولم أشهد الوغى   أبيت كأنى مثقل بجراح

فعلى حين يخشى عنترة أن يدركه الموت ولم / لما تشتعل الحرب، يعبر طرفة عن شقائه وشعوره بأنه مثقل بجراح ، وهو لم / لما يشهد الوغى، التى لا تعقب إلا ما يذكره لها من جرح، وكأنه يرى الحرب هاجسه المخيف الذى لا يفتأ يؤرقه، فيبادر إلى تذكره كلما عرض له ما يكدر صفوه، فكيف إذا خاض غمارها ؟ والأمر مختلف كما أشرنا عند عنترة الذى يفيض فى الحديث عن الحرب التى « لا تشتكى غمراتها الأبطال »(١٢٢) كما يقول عنترة فى موضع آخر من معلقته، واختلاف سياق جملة الحال المنفية عند الشاعرين، مع اتحاد الشكل ، هو صورة صادقة لاختلاف « سياق » حياتهما (١٢٣) .

ويقول مالك بن حريم(١٢٤) :

جزعت ولم تجزع من الشيب مجزعا   وقد فات ربعى الشباب فودعا

---

(١٢١) ديوان طرفة .

(١٢٢) ديوان عنترة ١٨٦ .

(١٢٣) انظر : شرح المعلقات للزوزنى ، حاشية ص ٣٣ وما بعدها .

(١٢٤) الأصمعيات ٦٢ ، والبيت فى اللسان « ربع » عن ثعلب، بلفظ « فلم » بدل « ولم » .

تأتى جملة الحال المنفية ها هنا بين جملة الأساس « جزعت »، وجملة حال أخرى « وقد فات ربعى الشباب »، فتقوم بمعنى الاستدراك على الجملة الأولى، وبين الجملتين طباق بالسلب كما يقول البلاغيون(١٢٥)، يحمل فى ظاهره تناقضا فى إثبات الفعل « جزعت » الذى لا يلبث أن يتكرر منفيا « ولم تجزع ، أو فلم تجزع » فى الرواية الأخرى، كما يبرز الطباق بالسلب بين الشيب وربعى الشباب » .

ويقول دريد بن الصمة (١٢٦):

جلبنا الخيل من تثليث حتى   أصبنا أهل صارات فرقد
ولم نجبن ولم ننكل ولكن   فجعناهم بكل أشم جعد

تقوم جملتا الحال المنفية فى أول البيت الثانى بربطه بالبيت الذى سبقه، والجملتان بسبيل تفصيل القول فى الغارة التى هى موضع الحديث، وكأن كل واحدة منهما قيد لكل جملة من جملتى البيت السابق « جلبنا – أصبنا »، تعقبهما الجملة المسبوقة بحرف الاستدراك « ولكن فجعناهم » فتصير جملتا الحال مع الجملة المستدركة قيودا تزيد على المقيد فى العدد وتعمق الدلالة المرادة فيه .

النمط الثالث

جملة الحال المنفية بـ « ما »

الشكل : ناسخ واسمه + ماض مسبوق بظرف + مضارع منفى بما + خبر الناسخ .

---

(١٢٥) انظر : متن التلخيص فى علوم البلاغة للخطيب القزوينى ٩٤ .

(١٢٦) ديوان دريد بن الصمة ١٣ .

يقول عنترة[١٢٧] :

كأنها يوم صدت ما تكلمنى   ظبى بعسفان ساجى الطرف مطروف

تتخذ جملة الحال هنا موقعها بين الناسخ واسمه قبلها، وخبره بعدها، وهو موقع يلعب دوره الملموس فى تأكيد تعلق الشاعر بمحبوبته، فالقارئ/ السامع عندما تفاجئه جملة الحال بين الركنين وهى تصف صدود المحبوبة وإعراضها عن كلام صاحبها، يظن أن المقام مقام لوم أو عتب، غير أنه ما يلبث أن يجد بقية كلام مزيد غزل وفيض وله بتلك الصادة المعرضة، فتوسط جملة الحال ها هنا أبعد وأشد فى إحداث المفاجأة التى تتمثل فى تشبيه المحبوبة – صادة معرضة – بما يتوقع المرء أنه وصف لها راضية مقبلة .

الشكل : فعل ماض وفاعله + ما + المضارع

يقول الأعشى [١٢٨] :

صدت هريرة عنا ما تكلمنا   جهلا بأم خليد حبل من تصل

يتفق هذا البيت فى الظاهر مع بيت عنترة فى الحديث عن الحبيبة التى صدت فما تكلم صاحبها، كما تتفق جملتا الحال فى البيتين شكلا، ومع ذلك فإن حديث الصد عند عنترة يقع فى سياق يؤكد تعلق الشاعر بحبيبته، ويرفد هذا التعلق، أما عند الأعشى فإن موقع الجملة الأساس التى تتعلق بها جملة الحال، هو فى صدر البيت ، فهو المحور الذى تدور حوله بقية التراكيب الواردة ، وليس أمرا عارضا يؤكد – بالمخالفة كما فى بيت

---

(١٢٧) ديوان عنترة ٩٩ .

(١٢٨) ديوان الأعشى ١٠٥ .

عنترة – شيئا غير متوقع ، بل إن الشاعر يسترسل فى الشطر الثانى فى الحديث عن توابع هذا الإعراض من المحبوبة، ومنها أن منشأ ذلك الصد إنما هو جهلها بمن يستحق وصالها ؛ وبالجملة فإنه على حين اتخذ عنترة من مسألة الصد وسيلة لتأكيد ولعه بمحبوبته، كانت هذه المسألة هى الشاغل الأساس للأعشى .

أما تكرار الألفاظ والتراكيب كالذى نلاحظه فى بيتى عنترة والأعشى، فإنه يكشف – كما يلاحظ بعض الدارسين – عن قابلية النصوص للتداخل والتفاعل، كما يكشف عن تأثر الشاعر اللاحق بمقولات سابقيه من حيث المعانى ومن حيث التراكيب ، .. ويكشف تكرر تلك التراكيب عن قيمتها من حيث المحتوى والتشكيل ، وعن اهتمام الشعراء بالمحاور الفكرية واللغوية عند غيرهم من الشعراء (١٢٩) .

الشكل : ناسخ واسمه + الواو + مضارع منفى بما + خبر جملة فعلية تقول الخنساء (١٣٠) :

إن الزمان وما يفنى له عجب   أبقى لنا ذنبا واستؤصل الرأس

تتوسط جملة الحال ها هنا، كما فى بيت عنترة، بين الاسم المنسوخ بحرف التوكيد، وجملة خبره ، وجملة الحال فى هذا الموقع تهيئ القارئ / السامع لخبر عجيب غير مألوف ، وأى شئ أعجب من ذهاب الرأس / البطل / الجواد / الفارس ، وبقاء الذنب / العاطل عن كل ذلك ، غير أن جملة الخبر بما تنطوى عليه من « عجب » تظل متضمنة فى جملة الحال

---

(١٢٩) البديع بين الاتباع والابتداع، دراسة نظرية وتطبيقية فى شعر الخنساء ، د / حسنى عبد الجليل يوسف ١٩٣ – ١٩٤ .

(١٣٠) أنيس الجلساء ، شرح ديوان الخنساء ، للأب لويس شيخو ١٥٥ .

التى أنبأت مبكرا بأن ما يأتى به الزمان من عجب ما يفنى ، وأن ما فى الخبر من استئصال للرأس واستبقاء للذنب ليس إلا بعض هذا العجب ، ومعنى ذلك أن الموقعية التى اتخذتها جملة الحال المنفية بين ركنى الإسناد فى الجملة المنسوخة جعلتها طرفاً فى منافسة غرضها أذن / عقل المتلقى، وطرفها الآخر المسند / الخبر ، بل إن المعنى الشامل الذى احتوته جملة الحال، تفصل بعضه جملة الخبر والجملة التى عطفت عليها، بما يبرز فيهما من ثنائية تتضمن نوعاً من المفارقة : (أبقى ذنباً – استؤصل الرأس)(١٣١) .

الشكل : جملة فعلية مضارعية + جملة فعلية مضارعية + مضارع منفى بما .

تقول الخنساء (١٣٢) :

أرى الدهر يرمى ما تطيش سهامه   وليس لمن قد غاله الدهر مرجع

جملة الحال المنفية ها هنا تأتى – وفعلها مضارع – فى سياق توال لجمل خبرية تقريرية تستعمل المضارع كذلك، مما ينبئ عن حقيقة ماثلة للعيان متجددة ممتدة إلى المستقبل ، والمتلقى يصير بترديد البيت شريكا للشاعرة فى المشاهدة (أرى الدهر) بصيغة المتكلم، وهو يرمى / سوف يظل يرمى، ما تطيش / لا تطيش / لن تطيش سهامه، فكل ذلك من قبيل الحقيقة المتكررة التى لا تحتاج إلى تأكيد ، ولا يحدها زمن ، والفعل الوحيد فى البيت الذى جاء بصيغة الماضى المنتهى المؤكد (قد غاله) ،

---

(١٣١) انظر : البديع بين الاتباع والابتداع ١٣٧ .

(١٣٢) ديوان الخنساء ١٦٢ .

وكل البشر فى حكم من وقع به هذا الفعل . وبرغم أن « ليس » الوارد فى مطلع الشطر الثانى، مخصوص (مع ما) بنفى الحال ، فإن الصحيح فى مذهب ابن مالك أنهما ينفيان الحال والماضى والمستقبل (١٣٣) ، وقد حكى سيبويه : ليس خلق الله مثله (١٣٤)، وينبغى – كما يقول المرادى – أن يحمل كلام الأكثرين على « ما » إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة ، فيحمل إذ ذاك على الحال (١٣٥) ..

هى متوالية – إذاً – من الجمل الخبرية التقريرية التى تستغرق الزمان، وتنبئ عن شعور بالاستسلام للموت الذى « لا تطيش سهامه » ، فهى الحقيقة التى لا مهرب منها ، ولذا فإنه لا رجوع لمن قصده الدهر بسهامه فغاله (١٣٦) .

ويقول امرؤ القيس (١٣٧) :

ظللت ردائى فوق رأسى قاعداً   أعد الحصى ما تنقضى عبراتى

يرد هذا البيت فى سياق وقوف على الطلل، يعد امرؤ القيس من السابقين إليه ومبتدعيه (١٣٨) ، وهو سنة سار عليها الجاهليون ، واختلفت فى تفسيرها الأقوال، ومنها القول بأنها تمثل توحدا مع الطلل، والقول بأنها تعبر عن رفض له (١٣٩) ؛ وعلى كل حال فالبيت يعكس حالة من السكون

---

(١٣٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى ، ٤٩٩ .

(١٣٤) الكتاب ١ / ٧٠ .

(١٣٥) الجنى الدانى ٤٩٩ .

(١٣٦) البديع بين الاتباع والابتداع ١٩٠ .

(١٣٧) امرؤ القيس حياته وشعره ، ص ٣٦ .

(١٣٨) إعجاز القرآن للباقلانى ١٥٨ .

(١٣٩) قراءة ثانية فى شعر امرئ القيس ١٦ ، ١٧ .

تبرزها طائفة من الأحوال « قاعدا، أعد الحصى، ما تنقضى عبراتى » ، أو هى كما يقول د . محمد عبد المطلب حركة سالبة، حيث انشغل الشاعر عن الطل، أو تشاغل عنه إلى اهتمامات أخرى لانهائية فى مضمونها(١٤٠)، ويكاد النفى الذى يسبق جملة الحال الأخيرة « ما تنقضى عبراتى » ينطبق فعلها - بما يتعلق به من معنى الاستمرار - على ما سبقه ، وكأنه يريد أن يقول : مع استمرار بقاء ردائى فوق رأسى ، ما ينقضى قعودى وعدى الحصى ، وكلها على أى حال تعبير عن موقف سلبى مرده إلى العجز حيال أفعال الدهر وصروفه .

النمط الرابع

الجملة المنفية بلا

الشكل : جملة فعلية + حال مفرد مضاف + لا واسم مرفوع + لا واسم مرفوع .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

يقول زهير(١٤١) :

إذ فزعوا طاروا إلى مستغيثهم   طوال الرماح لاقصار ولا عزل

يذكرنا هذا البيت ما أوردناه من قول العرب : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وهو الذى سمينا العلاقة بين مكوناته بالإسناد الحالى، والحال المفرد (طوال الرماح) يشبه الحال فى قولهم (أطول) لأن الطول وصف ثابت غير منتقل خلافا للأصل فى الحال .

ويمكن أن يروى البيت بالبناء على الفتح مع القافية الموصولة

---

(١٤٠) السابق ٢٣ .

(١٤١) ديوان زهير بن أبى سلمى ١٠٢ .

بالألف « لا قصار ولا عزلاً » فتكون من باب الحال الجملة، غير أن هذا الاحتمال النحوى، مع صحته نظريا ، لا يخدم الدلالة المتوخاة ، إذ ليس الغرض نفى جنس القصار ، بل نفى وصفهم بذلك ، ثم إن بناء « قصار » على الفتح وترك تنوينه يحدث بطئا يتناقض والسرعة التى يبشر بها الفعل « طاروا » ، الذى جاء عقيب الفعل الدال على الاستغاثة « فزعوا » ، والوصف مستويان ، وصف للرماح ووصف للقوم أو الجماعة بأنهم طوال الرماح، كناية عن طولهم وضخامة أجسامهم وقوتهم .

أما جملتا (لا قصار – لا عزل) ففيهما عودة إلى الحكم النحوى الأصلى الذى يقتضى رفع ركنى الإسناد فى الجملة الاسمية مع الإشارة إلى الموقع الإعرابى لهما . ونلاحظ هنا أن المسند إليه فى الجملتين محذوف، ولو أن رواية البيت كانت بالنصب لكنا بصدد حالين مفردين ، غير أن رواية الرفع تحدث المغايرة المفاجئة ، فالحال هنا وصف للفاعل (واو الجماعة فى الفعل « طاروا ») ، على حين أن الوصف فى الحال المفردة (طوال الرماح) هو للرماح ، ونفى القصر ليس عن الرماح، فكان لابد من المخالفة بين النصب والرفع، كما أن الرفع جعل الحال جملة اسمية حذف فيها المبتدأ وعطف عليها جملة مثلها ، ويشبه الاختلاف هنا ما يعرف بالنعت المقطوع لأغراض المدح أو الذم أو الترحم، الذى تكسر فيه رتابة التكرار فى الحركة الإعرابية ، فيخرج النعت عن أن يكون تابعا ليصير جزءا من جملة مستقلة، مما يشير إلى أهمية له أعظم ، وقد تكرر حديث سيبويه عن ذلك ، واستشهد له بأبيات منها قول الخرنق (١٤٢) :

---

(١٤٢) كتاب سيبويه ٢ / ٦٤ .

لا يبعدن قومى الذين هم   سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك   والطيبون معاقد الأزر

ويقول الأعشى (١٤٣):

نحن الفوارس يوم العين صاحية   جنبى فطيمة لا ميل ولا عزل

يشبه هذا التركيب ما سبقه إلا فى أن الجملة الأساس التى تسبقه جملة اسمية تبدأ بضمير ، بعده معرفة تصلح أن تكون خبرا ، ويكون ما بعد ذلك قيداً للجملة (الظرف : يوم العين – الحال المفرد : صاحبة – النائب عن الظرف : جنبى فطيمة) ثم التركيب : لا + اسم مرفوع (يتكرر) ، الذى يصلح أن يكون جملتى حال منفيتين ، حذف المسند إليه من كل منهما، ويمكن جعل المرفوع الأول فى التركيب (لا ميل) خبرا للمبتدأ (نحن) لو أعربنا الاسم المعرفة بعد المبتدأ منصوبا على الاختصاص . والواضح – فيما نشعر – أن الإخبار بقوله (لا ميل و لا عزل) – مع جوازه نحويا – يشبه نفى تهمة أو نقيصة ، مما يوهم بالشك فى أن المسند إليه الأساس (نحن)، برئ من مثل ذلك ، على حين أن القول بالحال آكد فى إثبات الخبر (الفوارس) واطراح ما ينقض شيئا من لوازمه .

ويقول دريد بن الصمة (١٤٤):

إذا لقيت بنى حرب وإخوتهم   لا يأكلون عطين الجلد والأهب
لا ينكلون ولا تشوى رماحهم   من الكماة ذوى الأبدان والجيب

---

(١٤٣) ديوان الأعشى ١١٣ .

(١٤٤(ديوان دريد بن الصمة ٣١ .

فاقعد بطينا مع الأقوام ما قعدوا   وإن قعدت فلا تبعد من النصب

تتكرر فى هذا الشكل جملة الحال المنفية : لا + المضارع، وهى – وإن بدت فاصلا بين فعل الشرط وجوابه – فإن ورودها لازم على مستوى التركيب والدلالة معا، إذ إنها حال بعد الفعل « لقى » وفاعله ومفعوله ، ولو لم تكن جمل الحال الفاصلة المتوالية تلك ، لاكتفى الفعل « لقيت » بالمفعول، ولصار دالا على لقاء عام مطلق غير مقيد لهذا المفعول، ولما صار لجواب الشرط « فاقعد » من دلالة كتلك التى له مصحوبا بجمل الأحوال المنفية المتوالية .

ويقول زهير بن أبى سلمى (١٤٥) :

أبيت فلا أهجو الصديق ومن يبع   بعرض أبيه فى المعاشر ينفق

تمثل جملة الحال المنفية ها هنا أهمية قصوى من ناحيتى التركيب والدلالة ، إذ إنه لا غنى عنها بعد الجملة الفعلية قبلها، ولا يمكن – لو أسقطنا جملة الحال – أن يكون الكلام متصلا من الناحية التركيبية ، ولا مفيدا من ناحية الدلالة، إذ تتصل جملة الحال المنفية هذه بما قبلها وكأنها تسد مسد خبر « أبيت » ، وتمهد لجملة الشرط التى تأتى بعدها، وهى بهذه المثابة تربط آخر الكلام بأوله .

ويقول الأعشى (١٤٦) :

هى الهم لا تدنو ولا يستطيعها   من العيس إلا الناجيات الرواسم

تسيطر جملتا الحال المنفية « لا تدنو ، لا يستطيعها » على البيت بعد

---

(١٤٥) ديوان زهير ٢٥٩ .

(١٤٦) ديوان الأعشى ١٢٧ .

الجملة الاسمية الخبرية « هى الهم »، ويبقى ما بعد جملة الحال المنفية الثانية مرتبطا بها، إذ تقوم هذه الجملة بوظيفة توكيدية – مع كونها للحال، يرفدها تقدم شبه الجملة « من العيش » ليزيدها تأكيدا ، إذ تشبه «من» هنا تلك التى تستعمل زائدة لتفيد استغراق النفى، ثم يأتى الاستثناء بإلا بعد النفى ، وهو ما يسمى فى علم البلاغة « القصر »(١٤٧) .

ويقول الأعشى(١٤٨) :

قالوا البقية والهندى يحصدهم　　　ولا بقية إلا النار فانكشفوا

برغم أن الواو فى مطلع الشطر الثانى تترجح بين الاستئناف والحال، فإن معنى الحالية هو الراجح فيما نشعر، إذ إنه يجعل الحديث متصلا ، فالأمل الذى تعلق به الأعداء فى أن ينجو بعضهم يأخذ فى التبدد بجملة الحال « والهندى يحصدهم » ، ثم لا يلبث أن يتلاشى بالجملة المنفية « ولا بقية إلا النار » التى تتضمن نقضا بطباق السلب للفظ « بقية » فى صدر البيت، وإذا كان الاستثناء ها هنا يحمل بصيص أمل فى النجاة، فإن ما بعد الاستثناء يقضى – مرة أخرى – على ما يتعلق به الأعداء من أمل ، ولذا يأتى الختام المنطقى المتوقّع للبيت « فانكشفوا » .

ويقول خفاف بن ندبة (١٤٩) :

أدع الدناءة لا ألابس أهلها　　　ولدى من كيس الزمان نصيب

تأتى جملة الحال المنفية ها هنا بعقب جملة فعلية مضارعية ، يشير

---

(١٤٧) متن التلخيص فى علوم البلاغة ، للخطيب القزوينى ٣٧ ، ٣٨ .

(١٤٨) ديوان الأعشى ٣٦١ .

(١٤٩) الأصمعيات ٢٩ .

فعلها إلى حقيقة يريد الشاعر إثباتها ، والفعل نفسه « أدع » يتضمن النفى، ويجئ النفى فى جملة الحال بعد النفى الضمنى المفهوم من الفعل المذكور، والفعلان مسندان إلى الفاعل المتكلم، الذى يطل علينا مرة ثالثة فى الشطر الثانى بصورة ياء المتكلم «لدى»، على حين أن « الدناءة » التى يبرأ منها لا يعود عليها إلا ضمير لم يتصل بالفعل فيكون مفعوله مباشرة، بل فصل بمفعول بينهما « أهلها »، وكأنما هو – الشاعر – ينأى بنفسه لا عن الدناءة وحسب، بل عن مقاربة أهلها، وبعد أن أكد بالحال المنفية صفاء نفسه ، أفرد الشطر الثانى كاملاً لإثبات أمر إيجابى حميد لها ، أكده بتركيب قدم فيه شبه الجملة الخبر « لدى » على المبتدأ النكرة « نصيب »، وكأن إيراد الظرف ، بما يتضمنه من معنى التملك، يعادل ما بدأ به من فعل يتضمن معنى السلب « أدع الدناءة » وإن كان سلبا حميداً .

النمط الخامس

الجملة المنفية بليس

تستعمل « ليس » للنفى تشبهها « ما » و « لا »(١٥٠) ، وقال الفراء : أصل ليس لا أيس، ودليل ذلك قول العرب : ائتنى به من حيث أيس وليس، وجئ به من أيس وليس، أى من حيث هو وليس هو ، قال سيبويه: وقالوا لست كما قالوا مست(١٥١) ، بفتح الميم، وهذا يتوافق وما انتهت إليه الدراسة السامية المقارنة لهذا الفعل من أن أصله لا أيس(١٥٢) ، ولعله كانت هناك صورة أخرى له بالميم المفتوحة بدل اللام، وإذا كان أصل اللام لا

---

(١٥٠) كتاب سيبويه ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٤ / ٢٣٣ .

(١٥١) اللسان « ليس » ، رصف المبانى ، للمالقى ٣٦٨ – ٣٧٠ .

(١٥٢) فى قواعد الساميات ، للدكتور رمضان عبد التواب ١٣١ .

فإن أصل الميم ما ، هذا إذا لم نقل بأن مست بفتح الميم مجرد إتباع لقولهم لست . و « ليس » كذلك من حروف الاستثناء فى بعض الاستعمالات القديمة كقولهم : قام القول ليس أخاك ، وأنشدوا لرؤبة (١٥٣) :

قد ذهب القوم الكرام ليسى

وفى الحديث (يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب(١٥٤)).

والحق إن غالب هذه المعانى لا يزال عالقا بليس، وإن كانت تدل عليها بصورة مخالفة لمألوف التركيب الذى نص عليه النحاة .

يقول بشر بن أبى خازم(١٥٥) :

أهمت منك سلمى بانطلاق   وليس وصال غانية بباق

ويقول بشر(١٥٦) :

أمن ليلى وجارتها تنوح   وليس لحاجة منها مريح

برغم الاختلاف اليسير بين جملتى النفى فى البيتين – إذ لا تقديم للخبر فى الأولى، على حين يتقدم الخبر « منها » فى الأخرى – فإن البيتين يسودهما روح واحد ، فكلاهما يبدآن بالاستفهام وكل منهما مطلع قصيدة، كما أنهما مصرعان، ويلوح التضاد فى كل منهما بين خاتمتى كل من المصراعين « بانطلاق – بباق »، « تنوح – مريح »، كما أن فعل

---

(١٥٣) همع الهوامع ١ / ٢١٤ ، ٢ / ٢١٥ ، وهو فى ملحق ديوان رؤية ١٧٥ .

(١٥٤) رواه بهذا اللفظ الزبيدى فى إتحاف السادة المتقين ٧ / ٥١٨ ، والسيوطى فى الدر المنثور ٣ / ٢٩٠ ، عن الهمع ٢ / ٢١٥ هامش ٢ .

(١٥٥) ديوان بشر بن أبى خازم ١١٤ .

(١٥٦) ديوان بشر ٤٠٨ .

النفى « ليس » فى مطلع المصراع الثانى فى كل من البيتين يبدو كأنه إجابة عن الاستفهام بالهمزة فى مطلع كل منهما، ولأمر ما توافق اسما المحبوبة فيهما وزناً « سلمى – ليلى » بل إن البيتين من بحر واحد هو الوافر، ولو شئنا بعض التلاعب فيهما أبدلنا أحد الشطرين فيهما من نظيره، لا يكاد يمنعنا إلا التصريع، وفعل المحبوبة / الدنيا الإيجابى فى البيت الأول « همت » ، يقابله فعل سلبى من الشاعر فى البيت الآخر «تنوح» ، وهذا معنى يؤكده الشطر الثانى فيهما، الذى يكرس معنى الاستسلام لاستحالة بلوغه الأمل، باستعمال جملة الحال المنفية المؤكد نفيها فى البيت الأول بالباء الزائدة، وفى الآخر بتقديم الخبر على الاسم الذى يأتى فى آخر البيت نكرة تضج بعموم النفى . ويستطرد بشر فى تصوير الفقد الذى لم يكن له إزاءه من حيلة ، فيقول (١٥٧) :

وليس مبين فى الدار إلا   مبيت ظعائن وصدى يصيح
ولم تعلم ببين الحى حتى   أتاك به غدافى فصيح

وتأتى جملة الحال المنفية « وليس مبين .. إلا مبيت » فى صدر البيت استطرادا لما سبق من بيان لحالة الفقد، وبرغم أن فعل النفى عدم مع الاستثناء دوره التركيبى من حيث العمل فى الجملة الاسمية بعده ، فإن هذا النفى مع الاستثناء مما لا غنى عنه من الناحية الدلالية وقد صحبته طائفة من النكرات، يبدو كل منها كأنه سؤال دون إجابة « مبيت ظعائن – صدى يصيح – غدافى فصيح » ، والمعرفتان الوحيدتان فى البيتين هما الدار، وبين الحى، فالدار هى الأثر الأصم الباقى، وبين الحى

---

(١٥٧) ديوان بشر ٤٨ .

هو ، الفعل ، الذى استدعى كل هذه المشاعر والذكرى، وتبلغ السخرية أقصاها عندما يقرر الشاعر آخر الأمر – وقد انتزع نفسه بالتجريد وصيرها مخاطباً ، ولم تعلم – أتاك ، – أن الذى حمل إليه خبر البين غدافى (غراب حالك السواد)(١٥٨) ، غير أنه – مع عجمته – فصيح !

وقد وردت روايتان لبيت لعبيد بن الأبرص، ينص الدكتور حسين نصار على أنه مع أبيات أخرى مقدمة قصيدة وردت فيها بعض العبارات التى صارت من الذخيرة الشعرية، يرجع إليها الشعراء بعد ذلك ويقتبسون منها (١٥٩) ، يقول عبيد :

أمن أم سلم تلك لا تستريح ... وليس لحاجات الفؤاد مريح

والرواية الأخرى :

نأتك سليمى فالفؤاد قريح ... وليس لحاجات الفؤاد مريح

وتشبه الرواية الأولى فى تركيبها ما ورد فى بيت ، بشر ، من الاستفهام التقريرى، والفعل السلبى العاجز ، تنوح – لا تستريح ،، ولا تختلف الرواية الأخرى برغم اختلاف التركيب بعض الشئ فإن بين التركيبين توازيا دلاليا، فالفعل الإيجابى ، نأت ، هو للمحبوبة / الدنيا / الدهر، ورد الفعل العاجز ، فالفؤاد قريح ، هو للشاعر الذى ينتزع من نفسه كما قلنا شخصا آخر مثله (١٦٠) يخاطبه ، نأتك ، .

ويتواتر التعبير عن الاستسلام لصروف الدهر بالتركيب :

---

(١٥٨) اللسان ، غدف ، فصح ، .

(١٥٩) ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق وشرح د . حسين نصار ٢٩ .

(١٦٠) شرك الآمل ٧٢ .

ليس + شبه جملة خبر + أسم نكرة مؤخر

يقول طرفة بن العبد (١٦١) :

فغيرن آيات الديار مع البلى   وليس على ريب الزمان كفيل

فالفعل الذى تحقق قوعه هو الماضى « غيرن » يعضده « البلى »، وليس ثم – فى المقابل – فعل من الشاعر بإزاء فعل الزمان، الذى لا كفيل – بالنكرة المنفية بلا التبرئة – على ريبه ، وتنسلخ « ليس » فى هذا التركيب من الدلالة الزمنية بحكم السياق الخبرى التقريرى الذى ترد فيه . ويتكرر التركيب : ليس + اسم محذوف + خبر نكرة مسبوق بالباء الزائدة ، فى أبيات متوالية لامرئ القيس ، ينزع فيها عن عدوه أمارات الفروسية أسباب الغلب، ويثبتها – بمفهوم المخالفة – لنفسه . يقول امرؤ القيس (١٦٢) :

يغط غطيط البكر شد خناقه   ليقتلنى ، والمرء ليس بقتال
أيقتلنى والمشرفى مضاجعى   ومسنونة زرق كأنياب أغوال
وليس بذى رمح فيطعننى به   وليس بذى سيف وليس بنبال

والجملة المثبتة فى البيت الأول «يغط» تتضمن سلبا بما فيها من الهجاء، على حين أن المثبتة الأخرى فى البيت الثانى تنسب فعلا إيجابيا للشاعر، هو مضاجعة السيف، ويتحدث امرؤ القيس عن نفسه بضمير المتكلم مثبتا وجودا صريحاً لنفس موحدة غير موزعة، على حين لا يثبت لعدوه إلا وجودا شاحبا هزيلا، فهو ليس إلا «المرء»، أو هو ضمير الغائب المستتر «يغط – أيقتلنى»، وحتى الفعل الذى نسبه إليه يورده مسبوقا

---

(١٦١) ديوان طرفة ٢٠٣ .

(١٦٢) ديوان امرئ القيس ٣٣ .

بالاستفهام الانكارى بما يتضمنه من سلب مقدم على الفعل أيقتلنى[١٦٣] ؟!.

ويفيد التركيب نفسه : وليس + (اسم) + خبر مسبوق بالباء الزائدة، دلالة أخرى لا غنى عنها بعد الجملة التى تتقدمه، إذ تفيد استدراكا على حكم ، كما فى قول عبيد بن الأبرص[١٦٤] :

فخلدت بعدهما ، ولست بخالد   فالدهر ذو غير وذو ألوان

هناك تطلع إلى الخلود أو البقاء فى الدنيا طويلا ، والشاعر يثبته لنفسه ، فيشى بتطلعه إليه بعد تفرق قومه ، ثم لا يلبث أن يستدرك بجملة الحال المنفية ، التى تؤكد مضمونها وتعلل ما فيها من حكم ، الجملة التقريرية المثبتة التى تستغرق الشطر الثانى بتمامه (فالدهر ذو غير وذو ألوان) .

وتفيد جملة الحال المنفية بهذا التركيب نفسه تأكيد المعنى بالسلب واستكمال الصورة ، كما فى قول عمرو بن قميئة[١٦٥] :

رمتنى بنات الدهر من حيث لا أدرى   فما بال من يرمى وليس برام

الفعل الإيجابى ها هنا – كما فى سياقات مماثلة سابقة – هو للدهر الذى رمت بناته ، والشاعر « يرمى – لا يدرى أو لا يرى – ليس برام » ، وهو يتراجع من الظهور فى أول البيت بضمير المتكلم ، وإن كان مفعولاً « رمتنى » إلى الاسم الموصول العام « من » وضمير الغائب المستتر فى « يرمى – ليس برام » .

---

[١٦٣] دلائل الإعجاز ٩١ ، ٩٣ ، ٩٤ .

[١٦٤] ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٠ ، ١٣١ .

[١٦٥] ديوان عمرو بن قميئة ٤٥ .

كذلك يفيد التركيب المذكور استدراكاً على جملة متقدمة بنفى ما قد يلزم عنها ، كما فى قول امرئ القيس (١٦٦):

صرفت الهوى عنهن من خشية الهوى   ولست بمقلى الخلال ولا قال

حيث تفيد جملة الحال المنفية – التى تستغرق شطرا كاملا مع معطوفها – إقامة توازن فى المعنى يصاحبه توازن عروضى، مع المعنى المفهوم من الشطر الأول وما يلزم عنه ؛ فالفعل الماضى المسند إلى الشاعر نفسه فى صدر البيت – ومن دلالته الحدث المنتهى – مردود عليه بنفى استدراكى مؤكد بالباء الزائدة فى الخبر، وهو نفى يشمل طرفى المعادلة : الشاعر ، والغوانى / الدنيا ، فليس واحد منهما قاليا للآخر ، وذلك بخلاف ما فى مثل قول أبى محمد الفقعسى (١٦٧):

يقلى الغوانى والغوانى تقليه

وقول ابن هرمة (١٦٨):

فأصبحت لا أقلى الحياة وطولها   أخيراً وقد كانت إلى تقلت

* * *

---

(١٦٦) ديوان امرئ القيس ٣٥ .

(١٦٧) اللسان ، قلا ، .

(١٦٨) اللسان ، قلا ، .

الخاتمة

يتبين لنا من استعراض ما مر من أنماط وأشكال لجملة الحال المنفية، أن هذه الجملة تلعب فى الشعر الجاهلى، دورا ملموسا، من حيث الموقع والزمن، تعكسه التراكيب التى لابد أن لاختيار الشاعر بعضها دون بعض وشيج علاقة لا ينكر بالدلالة، بل إن التركيب الواحد كما لاحظنا يمكن أن يكون حمال أوجه، وإن كل وجه دلالى ممكن لهذا التركيب، يحدده السياق الذى يقع فى إطاره . والجملة المنفية التى تقع حالا تقوم بينها وبين ما يصاحبها فى البيت الواحد أو الأبيات المتعددة من علاقات الأخذ والعطاء ما يؤثر بالضرورة فى الدلالة، وترقى جملة الحال المنفية فى بعض السياقات، كما لاحظنا، إلى أن تكون محورا للبيت أو الأبيات التى ترد فيها، لا مجرد جملة تفيد معنى أساساً أو تؤكد مضموناً تحمله الجملة الأساس، بل تبدو جملة الحال المنفية، كما رأينا فى غير موضع، مفتاح الدلالة المرادة بحيث تصير سائر الجمل حولها تحققاً لما تقتضيه دلالتها أو تفصيلاً لما يلزم عن هذه الدلالة .

وجملة الحال المنفية – كما رأينا – نوع من أنواع جملة الحال التى وضع النحاة شروطها من استقرائهم للنصوص واللغة المستعملة، وقد لاحظنا أنه مع التزام هذه الشروط، فى نماذج الشعر الجاهلى التى عرضنا لها ، كان الشاعر يجد مرونة فى استعمال جملة الحال المنفية ، واقعة بين طرفى الإسناد تارة ، أو بعد تمام الكلام تارة ، وقد يبدأ بها البيت إذا كان السياق استطرادا لكلام متقدم فى بيت سابق أو أكثر .

وقد تكون جملة الحال المنفية مما لا يستغنى عنه التركيب ولا

المعنى بطبيعة الحال ، إذ إنها تحل محل الركن أحياناً ، أو تقيد أحد طرفى الإسناد، بحيث يصيب المعنى خلل فاحش لو لم ترد جملة الحال هذه ، وقد أطلقنا على العلاقة التى تحل فيها الحال محل الركن أو ما يشبهه « الإسناد الحالى » .

وقد تبين من دراسة تراكيب جملة الحال المنفية، أن الحال من الأبواب التى لا يكاد شرط من شروطها يطرد التزامه فى الاستعمال دون أن تكون هناك تراكيب مستثناة، وذلك مثل ما أورده النحاة من أمثلة لمجئ الحال معرفة، والأصل فيها التنكير، أو مجيئها وصفا ثابتا غير منتقل ، والأصل فيها الانتقال، وهى أمور استثنائية تنسحب على الحال المفردة والجملة فى آن .

ويتصل بذلك – أى بأمر الاستثناءات فيما يتعلق بالحال – ما سميناه « بالعدول التركيبى »، أى مخالفة القياس فى تركيب بعض الجمل المشتملة على الحال، وكيف أن معنى الحالية يطغى على السياق بحيث يخرج الخبر مثلا عما ثبت له من وجوب الرفع، وهو ما يؤكد القول بأن الحركة الإعرابية تصير بهذا العدول التركيبى عنصرا تحويليا يحقق ما فى نفس المتكلم / الشاعر من معنى، ولا يخضع آنئذ لفكرة العامل التى لا تحكم إلا مألوف اللغة .

وفى دراستنا أنماط جملة الحال المنفية لاحظنا أن أقلها استعمالا تلك المنفية بلما ، كما تبين من بحث العلاقة بين التراكيب المختلفة ودلالاتها أن تراكيب جملة الحال المنفية حمالة أوجه، وأن علاقة متحركة غير ثابتة تربط التركيب بالدلالة، سواء من حيث علاقة أداة النفى بدلالة الزمن، أو

بالسياق الذى ينتظم جملة الحال المنفية كلها؛ وقد تبين انفكاك العلاقة بين أداة النفى والدلالة على زمن مخصوص فى غالب الاستعمالات ، فقد تدل أداة على نفى الماضى المنقطع ، أو على معنى التطلع للمستقبل الآتى، أو على حدث يتعلق باللحظة الآنية، أو على مطلق الزمن ، فضلا عما هو مقرر من أن صيغ الأفعال فى العربية سياقية الزمن ، مما يتيح للشاعر مرونة واسعة فى تنويع الدلالة الزمنية المقصودة من جملة الحال .

وتقوم بين بعض جمل الحال المنفية، وبعض الجمل المصاحبة لها فى البيت مقابلة تقوم على ثنائية طرفاها النفى والإثبات، وهى مقابلة تقوم كذلك بإزاء ازدواج الضمير المعبر به كالمتكلم والمخاطب، أو المتكلم والغائب، أو الدهر والانسان، أو المحبوبة والشاعر، فتعكس موقف القوم فى الجاهلية من الدهر وأحداثه، كما تعبر عن قيمهم التى كانوا يحرصون على إعلائها أفراداً أو جماعات ، فى أنماط من التعبير تجلى إمكانات القاعدة النحوية ومرونتها ولا نفتقد فيها وهج الخطاب الشعرى وبكارته .

المراجع :

١ – إتحاف فضلاء البشر فى القراء الأربعة عشر، للشيخ أحمد محمد البنى، تحقيق د. شعبان محمد اسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٢ – أساليب الاستفهام فى الشعر الجاهلى، د. حسنى عبد الجليل يوسف، نشر مؤسسة المختار بالقاهرة، ودار المعالم الثقافية بالأحساء ط١ ، ٢٠٠١ .

٣ – الأصمعيات، للأصمعى، عبد الملك بن قريب، تحقيق محمود شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر .

٤ – إعجاز القرآن لأبى بكر الباقلانى، تحقيق السيد أحمد صقر، ط المعارف بمصر ١٩٦٣م .

٥ – امرؤ القيس، حياته وشعره، دار كرم بدمشق، بلا تاريخ .

٦ – أنيس الجلساء ، شرح ديوان الخنساء ، للأب لويس شيخو ، المطبعة الكاثوليكية ١٩٨٦ .

٧ – أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، شرح محمد محيى الدين عبد الحميد ط المطبعة التجارية الكبرى ١٣٨٦هـ ، ١٩٦٧م .

٨ – البديع بين الاتباع والابتداع، دراسة نظرية وتطبيقية فى شعر الخنساء، د . حسنى عبد الجليل يوسف، القاهرة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

٩ – بناء لغة الشعر، جون كوين ، ترجمة د. أحمد درويش، دار المعارف ط٣، ١٩٩٣ .

١٠ – بنية القصيدة فى شعر أبى تمام ، د . يسرية المصرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧م .

١١ – تاج العروس للزبيدى، تحقيق على شيرى، بيروت ، دار الفكر ١٩٩٤م ، ١٤١٤هـ .

١٢ – التبيان فى إعراب القرآن ، لأبى البقاء العكبرى، تحقيق على محمد البجاوى ، ط الحلبى ١٩٧٦م .

١٣ – التعريفات، للشريف الجرجانى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣ .

١٤ – التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ، تأليف محمد عبد العزيز النجار ، القاهرة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

١٥ – الجملة فى الشعر العربى ، د / محمد حماسة عبد اللطيف، نشر الخانجى ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

١٦ – الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للحسن بن قاسم المرادى، تحقيق د. فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٣ .

٧١ – حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ط الحلبى بلا تاريخ .

١٨ – الدر المنثور فى التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطى، القاهرة ١٣١٤هـ .

١٩ – دلائل الإعجاز ، تأليف الإمام عبد القاهر الجرجانى، تصحيح الشيخ محمد عبده والشيخ محمد الشنقيطى، تعليق السيد محمد رشيد رضا، نشر دار المعرفة – بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨١م .

٢٠ – ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، مكتبة الآداب بمصر ١٩٤٨ .

٢١ – ديوان امرئ القيس، للأعلم الشنتمرى، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٨٤ .

٢٢ – ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ١٩٦٧م .

٢٣ – ديوان بشر بن أبى خازم، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربى، بيروت ١٩٩٤م ، ١٤١٥هـ .

٢٤ – ديوان دريد بن الصمة الجشمى جمع وتحقيق محمد خير البقاعى، دار قتيبة ١٩٨١م .

٢٥ – ديوان زهير بن أبى سلمى، صنعة أبى العباس ثعلب، ط دار الكتب ١٩٤٤ .

٢٦ – ديوان طرفة بن العبد، تحقيق الدكتور سعدى الضناوى ، دار الكتاب العربى .

٢٧ – ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح د. حسين نصار، ط١ ، نشر الحلبى ١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م .

٢٨ – ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق حسن كامل الصيرفى، نشر معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مطابع دار الكتاب العربى ١٩٧٠م .

٢٩ – ديوان عنترة بن شداد، شرح الخطيب التبريزى، دار الكتاب العربى ١٩٨٨م .

٣٠ – رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقى، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم بدمشق ، ط٢، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٣١ – شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، ط الحلبى، القاهرة، بلا تاريخ.

٣٢ – شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د . محمد بدوى المختون، نشر هجر للطباعة، ط١ ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٣٣ – شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ط الحلبى بلا تاريخ .

٣٤ – شرح شواهد المغنى للسيوطى، بتصحيح الشنقيطى، القاهرة ١٣٢٢هـ.

٣٥ – شرح عيون الإعراب، أبو الحسن المجاشعى، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، دار المعارف بمصر ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م .

٣٦ – شرح المعلقات السبع للزوزنى (أبى عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين)، نشر المكتبة التجارية الكبرى ١٣٩٠هـ – ١٩٧١ك .

٣٧ – شرح المفصل لابن يعيش، نسخة مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية، بلا تاريخ .

٣٨ – شرح المكودى على ألفية ابن مالك، تحقيق د. فاطمة الراجحى، جامعة الكويت ١٩٩٣م .

٣٩ – شرك الآمل لصيد شوارد المسائل فى المعانى والبيان والبديع، تأليف على صقر، ط الحلبى ١٣٥٧هـ ، ١٩٣٨م .

٤٠ – شعر خفاف بن ندبة، جمع وتحقيق نورى حمود القيسى، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٨م .

٤١ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقى، نشر عالم الكتب ببيروت ط٣ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٤٢ – الضرورى فى النحو، ابن رشد، تحقيق د . منصور عبد السميع، دار الفكر العربى ٢٠٠٢م .

٤٣ – ظواهر تركيبية فى مقابسات أبى حيان التوحيدى، دراسة فى

العلاقة بين البنية والدلالة د. سعيد حسن بحيرى، نشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٥ .

٤٤ – العامل النحوى بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل عمايره، جامعة اليرموك ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .

٤٥ – فى قواعد الساميات، صنعة د. رمضان عبد التواب الخانجى، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م .

٤٦ – فى نحو اللغة وتراكيبها ، د. خليل عمايرة، عالم المعرفة، جدة ١٩٨٤م .

٤٧ – القاموس المحيط للفيروز آبادى، ط٢ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٤٨ – قراءة ثانية فى شعر امرئ القيس، د. محمد عبد المطلب، القاهرة ١٩٨٦م .

٤٩ – الكافى فى العروض والقوافى، للخطيب التبريزى، تحقيق الحسانى حسن عبد الله، ط الخانجى بمصر .

٥٠ – الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ك .

٥١ – الكشاف للزمخشرى، القاهرة ١٩٤٨م .

٥٢ – كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن على التهانوى – تحقيق د. على دحروج وآخرين، نشر مكتبة لبنان ط ١٩٩٦ .

٥٣ – الكناش فى النحو والصرف، أبو الفداء الملك المؤيد.، تحقيق د. على الكبيسى، د. صبرى إبراهيم، جامعة قطر ١٩٩٢م .

٥٤ – لسان العرب، لابن منظور الإفريقى، دار المعارف بمصر ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

٥٥ – متن التلخيص فى علوم البلاغة، للخطيب القزوينى (محمد بن عبد الرحمن) ، ط الحلبى بمصر ، بلا تاريخ .

٥٦ – مختصر فى شواذ القراءات، لابن خالويه، تحقيق برجشتراسر، القاهرة ١٩٣٤م .

٥٧ – معانى الحروف للرمانى (أبى الحسن على بن عيسى) تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى، نشر دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٣ .

٥٨ – معانى القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى، ومحمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .

٥٩ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، محمد على حمد الله، دار الفكر لبنان ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م .

٦٠ – مفهوم الشعر ، دراسة فى التراث النقدى، د . جابر عصفور، دار الثقافة بالقاهرة ١٩٧٧م .

٦١ – المقتصد فى شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانى، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان مطبوعات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ١٩٨٢م .

٦٢ – المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥هـ .

٦٣ – من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط٥، ١٩٧٥ نشر مكتبة الأنجلو المصرية .